وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

تقرير خاص باليمن حول ممارسات حقوق الإنسان لعا 2009 الصادر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل يوم الخميس الموافق 11 مارس 2010

اليمن ج هورية يبلغ عدد سكانها حوالي 23 مليون نسمة؛ وينص قانونها على انتخاب الرئيس من قبل الشعب من بين مرشحيّن اث ن على الأقل يزكيهما مجلس النواب . أعاد المواطنون في عا 2006 انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح لفترةٍ رئاسيةٍ ثانية مدتها سبعة أعوام في انتخابات شفافة ، تنافسية بشكلٍ عام اعترتها العديد من شاكل في عملية الاقتراع وتسخير موارد الدولة لمصلحة الحزب الحاك ؛ كم علي عبد الله صالح اليمن منذ عا 1978 . ويقوم رئيس الجمهورية بتعين رئيس الوزراء؛ والذي بدوره يرئس الحكوم . كما يقوم رئيس مجلس الوزراء، وبالتشاورِ مع ئيس الجمهورية، بتعيين أعضاء مجلس الوزرا . وعلى الرغم من وجود عددٍ من الأحزاب؛ هيمن حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو حزب الرئيس علي عبد الله صالح، على تشكيل الحكوم . واصلت السلطات المدنية وبشكلٍ عام سيطرتها الفاعلة على قوات الأمن؛ إلا أن قوات الأمن تصرفت في ض الحالات . عزلٍ عن سلطة الحكوم .

ازدادت الانتهاكات الخطيرة في مجال حقوق الإنسان زدياداً ملحوظاً خلال العا . فقد فُرضت قيود شديدة على قدرة المواطنين في تغيير الحكومة منها تزوير سجلات الناخبين والضعف الإداري تداخل العلاقات السياسية العسكرية على أعلى ستويات . أهدرت أحزاب المعارضة والحزب الحاكم فرصاً للتغيير عندما وافقت على تأجيل الانتخابات البرلمانية في شهر بريل لمدة عامين ، وذلك بعد أن أخفق الجان ن في التوصل إلى تفاق حول إصلاح النظام الانتخابي . وردت تقارير عن قيام القوات الحكومية بتنفيذ حالات قتلٍ عسفية خارجة عن نطاق القانو ؛ وكذا حدوث حالات الاختطافات القسرية لدوافع سياسية وحالات تعذيب في السجون . كانت أحوال السجون سيئ . كما ازدادت حالات الاعتقال التعسفي والا - ـ ز المطول وغيرها من الانتهاكات، لاسيما في ظل وجود حركة الاحتجاج المستمرة في المحافظات الج نوبية؛ حيث أفادت تقارير بإلقاء السلطات خلال العام هناك بالآلاف من الجنوبيين في السجون بشكلٍ مؤقت . واتسم جهاز القضاء بالضعف والفساد وغياب الاستقلالي . عملت الحكومة بشكلٍ كبير على زيادة القيود على حرية التعبير والصحافة والتجمع؛ كما وردت تقارير عن استخدام الح كومة للقوة المفرطة ضد المتظاهرين . فقد تعرض الصحفيون وأعضاء في المعارضة للترهيب والمضايقة .

كما فُرضت قيود على الحرية الأكاديمية، وشكل الفساد الرسمي بدوره مشكلا . وقدرت جماعات ا ماثة الإنساني الدولية بأن أكثر من مائة وخمسة وس ير ألف وأربع مائة 75،400 ش ص قد شُردو بسبب الصـــراع في محافظة صعد . واستمر التمييز الكبير المتفشي ضد المرأة؛ كما استمر الزواج المبكر وعمالة الأطفال والاتجار . . و رضت القيود على حق العمال في الانتما .

استخدمت الحكومة القوة ا فرطة خلال الصراع الداخلي الذي بدأ في عا 2004؛ وذلـــك في محاولـــةٍ لقمـــع المتمردين الحوثيين في محافظة صعد . وبعد انقضا 13 شهراً من الهدوء النسبي، بدأت الجولة السادسة من الـــتراع في شهر أغسطس بالقتال وتشريد النازحين إلى أربع محافظات في شمال البلد . وأفادت تقارير صحفية أن الحكومـــة شنت حملةً مكثفة من القصف الجوي في محـ ظتي صعدة وعمران؛ حيث دمرت العديد من القرى وقتلت المئـــات من المدنيير . وانضمت المملكة العربية السعودية إلى القتال الدائر في محافظة صعدة في شهر نوفمبر واســـتمرت في المشاركة في هذا القتال بحلول نهاية العا . وبالرغم من عدم معرفة أعداد قتلى هذا الصراع خـــلال العـــام؛ قـ در صحفيون بحلول نهاية العام أن مئات الجنود الحكوميين قُتلوا كما جُرح الآلاف . وأفادت تقارير أن أعداد القتلى في صفوف المتمردين بلغت المئات .

احترام حقوق الإنسان

القسم الأول : احترام كرامة ا شخاص ، بما في ذلك الحرية من :

: الحرمان التعسفي أو غير القانوني من لحياة

وردت تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عناصرها لعمليات قتل تعسفية أو غير مشروعة خلال العام؛ بما في ذلـــك عمليات قتلٍ بدوافع سياسي . وردت تقارير عن قيام قوات الأمن بقتل أو جرح مشتبه بهـــم خـــلال عمليـــات الاعتقال والمظاهرات العامة؛ في ما بدا أنها أعمال ذات دو ع سياسي .

وقتلت قوات الأمن العشرات من الأشخاص،كما اعتقلت وجرحت مئاتً آخـــرين خـــلال الاحتجاجـــات في المحافظات الجنوبية على مدار العا . وزعم أعضاء في حركة الاحتجاج الجنوبية وقوع ستة و ين 36) حالة وفاة خارج نطاق القضاء في المحافظات الجنوبية خلال العا . ورصد لمرصد اليمني لحقوق الإنسان، وهو منظمة محليـــة غير حكومية، تسعة وأر ين 49) حالة قتل خارج نطاق القانون لمتظاهرير . بينما ذكرت منظمة هو) للدفاع

عن الحقوق والحريات، وهي منظمة غير حكومية أخرى، بأن عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء في المحافظات الجنوبية خلال العام بلغ اثنين وأربعين (42) حالة. (انظر قسم الأول، الفقرة).

وفي 13 يناير، ووفقاً للمرصد اليمني لحقوق الإنسان، أطلقت قوات الأمن النار على متظاهرين في مدينة عدن، مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص؛ وقد توفي عمر عبد العزيز سالم الحاج البالغ من العمر 17 عاماً تأثراً بجراحه في 19 يناير. كما اعتقلت قوات الأمن خمسمائة (500) شخص ممن شاركوا في هذه المظاهرات.

بين الفترة من 27 ابريل إلى 3 مايو، قُتل ثمانية أشخاص وأُصيب واحد وعشرون (21) آخرون في اشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين في مختلف أنحاء المحافظات الجنوبية.

وفي 21 مايو، ووفقاً لتقارير صحفية، قُتل أربعة أشخاص وأُصيب وأُعتقل العشرات عقب احتجاجات عنيفة في مدينة عدن. وقالت الحكومة أنها اعتقلت مائتين وثمانية وأربعون (248) شخصاً، إلا أن قادة في حركة الاحتجاج الجنوبية ذكروا أن عدد المعتقلين قد ناهز الخمسمائة (500). ذكرت تقارير أن من بين المعتقلين عاملين صحيين حاولوا معالجة الجرحى في المستشفيات المحلية.

وفي 23 يوليو، قُتل عشرون (20) شخصاً وأُصيب أربعون (40) آخرون، بينهم عدد غير معروف من أفراد الأمن؛ والذين استخدموا الذخيرة الحية لتفريق حشد من المتظاهرين بلغ عددهم حوالي خمسة آلاف متظاهر (5000)، وذلك خلال اشتباكات اندلعت في مدينة زنجبار الجنوبية.

وفي بعض حالات التجزيز خلال فترات الاحتجاز. ففي 5 أكتوبر، ووفقاً لمنظمة هود، تُوفي بسام توفيق أبو طالب دون توجيه التهم إليه؛ وذلك بعد مرور عامين ونصف من الحبس في سجن جهاز الأمن السياسي بصنعاء لعلاقته بالحرب في محافظة صعدة.

لم يتم التحقيق في عام 2008 حول ما ورد عن حالات قتل قوات الأمن كل من صالح أبو بكر السيد ومحمد علي محمد وصالح طالب سعيد وعبد الفتاح سيف عبد الله وهشام أحمد محسن؛ كما لم يتم التحقيق في حالات وفاة كل من محمد محمد أحمد القاضي ومحمد شعبي وهاشم عبد الله يحيى حجر خلال فترات الاحتجاز في عام 2007.

وأفضى العنف القبلي إلى عمليات قتل وانتهاكات أخرى، كما ظلت قدرة الحكومة على السيطرة على العناصر القبلية محدود .

واستمرت حوادث إطلاق الأعيرة النارية القاتلة وأعمال العنف الأخرى خلال العا . وقد تعذر تحديد الجناة أو الدافع في معظم هذه الحوادث، حيث لم يتبنى أحد مسؤولية القيام بهذه الحوادث . وربما كان وراء بعض هذه الحوادث دوافع جنائية أو دينية أو سياسية؛ في حين بدت بعضها مرتبطةً بنزاعات على الأراضي أو عمليات ثأر قبلي .

وبالر م من وقوع عمليات إرهابية أقل من تلك التي حدث في العام السابق؛ استمرت الأنشطة الإرهابية خلال العام، بما في ذلك وجود معسكرات تدريبية لتنفيذ عمليات في بلدان أخرى .

ففي 15 مارس، هاجم انتحاري مجموعة من السياح في مدينة شبام في محافظة حضرموت مما أسفر عن مقتل أربعة من رعايا كوريا الجنوبية ومرشدهم السياحي المحلي . كما جُرح في الهجوم أربعة من مواطني كوريا الجنوبية .

وفي 2 يونيو، قام مجهولون، من المرجح انتمائهم لتنظيم لقاعدة في جزيرة العرب، بخطف سبعة ألمان ومواطنة من كوريا الجنوبية ومواطن بريطاني في محافظة صعد . وقد ثر على جثث ثلاث نساء من المجموعة في 16 يونيو . وظل الرهائن الستة الآخرون في عداد المفقودين .

انتشرت الألغام والذخائر التي لم تنفجر في البلد؛ وذلك جراء مخلفات صراعات عدة منها الحرب في الشمال بين الجمهوريين والملكيين خلال الفترة مر 1962 إلى 1970 وحرب الاستقلال في الجنوب بين عامي 1963 و 1967 والحرب ضد الجماعات اليسارية من عام 1970 إلى عام 1983 وحرب الانفصال في عام 1994 . وقد زرعت معظم الألغام في المناطق الحدودية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي سابقاً وكذا في المحافظات الجنوبية . ولم تُرسم خرائط لتحديد أماكن الألغام التي زُرعت في المحافظات الجنوبية بمحاذاة الشواطئ والوديان المؤدية إلى السواحل .

ووفقاً للمركز الوطني لنزع الألغام التابع للحكوم ، لم تتسبب الألغام المضادة للأفراد بوقوع حالات وفاة خـــلال العام؛ إلا أنها تسببت بجرح ثمانية أشخاص . وأفاد المركز بوقوع ثمان حالات وفاة جراء الألغام وبقايا متفجـــرات الحرب في 2008 وثمانية عشر 18) ضحية في عا 2007، منها اثني عشر 12) حالـــة وفـــاة وســـتة 6) جرحى . وذكر المركز أن حوالي 6،58 ميلاً مربعاً ما زالت غير مطهرة من الألغام بحلول نهاية العا .

ومر 4 نوفمبر وحتى نهاية العام، نشب نزاع بين جماعات مسلحة من المتمردين الحـــوثيين في الـــيمن والقـــوات السعودية في المناطق الحدودي . وزعمت الحكومة السعودية أن الهجمات حدثت داخـــل الأراضـــي الســـعودية، عزمت على القضاء على جماعات المتمردين الحوثيين المسلحين الذين دخلوا الأراضي السعودية وقتلوا ثلاثة مـــن ح س الحدود وجرحوا خمسة عشر 15) من قوات الأمن السعودية في منطقة ج ل الدخان الحدوديـــ . وردت تقارير ص حفية أن الهجمات السعودية قتلت أربعة وخمسين 54) مدنياً في مدينة النظير وجرحت آخرين

ب : حالات الإخفاء القسري

أوردت تقارير خلال العام حدوث حالات إخفا قسري ذات دوافع سياسية لأفراد على صلة بالاحتجاجات في الجنوب والصراع في صعد . وبينما مثلت العديد من حالات الإخفاء القسري فترات احتجاز قصيرة تبعها إطلاق سراح ا تجزي ؛ إلا أن السلطات لم تؤكد أماكن تواجد أشخاص آخرين لأشهر أو أكث . وقد اتهمت جماعـــات المجتمع المدني الحكومة باستخدام الإخفاءات القسرية المتقطعة لإخافة الناس . كما وقعت حـــوادث الاختطافـــات القبلية والتي عادةً ما تنفذ للفت انتباه الحكومة لمظالم معين . وفي 7 سبتمر، قامت جماعة من أفراد الأمن بصـــنعاء يرتدون ملابس مدنية بخطف الصحفي وعضو الحزب الاشتراكي اليمني المعارض محمد المقالـ . ووفقاً لناشـــطين في مجال حقوق الإنسان؛ كان المقالح قد انتقد الأعمال التي ارتكبتها الحكومة في محافظة صعدة .

في أواخر شهر ديسمبر، وبعد مرور أشهر من الإنكار بمعرفة مكان احتجاز المقالح، اعترف مسئولون أنه تجـــز في جهاز الأمن السياسي .

وفي 13 أكتوبر، قام مسلحون باختطاف المحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان وعضو أحد المجالس المحلية محمد مسعد ناجي العقلة في محافظة الضالـ . وقد ظل مكان حتجاز العقلة مجهولاً بحلول نهاية العا .

وفي يوليو 2008، اعتقلت السلطات علي يحي العماد، بدعوى ارتباطه بالصراع الدائر في محافظة صعد . وظـــل

كان احتجاز العماد مجهولاً إلا ن أُطلق سراحه من سجن جهاز الأمن السياسي بصنعاء في شهر ديسمبر 2008 . ووفقاً لمنظمة هود فقد تعرض عماد للتعذيب في السجن .

اس رت حالات الاختطاف من قبل القبائل على مدار العا . ففي 31 مارس، أطلق أفراد من القبائل بالقرب من صنعاء سراح مواطنيّن هولنديّين سالمين بعد مرور أسبوعين من الاختطاف . وفي 11 يونيو، قام أفراد من القبائل في محافظة صعدة باختطاف ثلاثة وعشرين (23) عاملاً طبياً من اليمنيين والأجانب . وتمت الإفادة عن إطلاق الخاطفين لسراح المخطوفين سالمين في 12 يونيو بعد تلقي ضمانات من الحكومة بإطلاق سراح سجينين في المقابل .

في 13 يوليو، قام أفراد من قبيلة بني ضبيان خارج مدينة صنعاء، بخطف رجل الأعمال عبد الملك الخامري؛ والذي أُطلق سراحه سالماً في 24 نوفمبر بعد مفاوضات غير معلنة جرت بين عائلة الخامري وخاطفيه . وفي 15 سبتمبر، خطف أفراد قبائل من محافظة مأرب رجل الأعمال جمال عبد الواسع هائل سعيد من مدينة صنعاء؛ وأطلقوا سراحه سالماً بعد مرور أسبوعين من الاختطاف . وفي 15 نوفمبر، خطف رجال قبائل من منطقة أرحب شمال محافظة صنعاء مهندساً يابانياً وأطلقوا سراحه سالماً بعد تسعة أيام من الخطف .

- التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة واللا إنسانية

يحظر القانون مثل هذه الممارسات؛ إلا أنه ووفقاً لمنظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان و تجزين سابقين قامت السلطات بتعذيب وإساءة معاملة الأشخاص رهن ا حتجا . صر - هاز الأمن السياسي، وهو جهاز أمنٍ يقوم برفع التقارير مباشرةً إلى الرئيس، في وقتٍ سابق بأن التعذيب لا يحدث في منشآته مشيراً أنه يتعين على الضباط الذين يلتحقون بجهاز الأمن السياسي التوقيع على وثيقة يقرون فيها بمعرفتهم بأن التعذيب مخالف للقانون؛ وذلك وفقاً لقانون ودستور البلد، وأن من يعذب السجناء سيعاقب وفقاً للقانون . زعمت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي لعام 2009 بأن وحشية الشرطة وتعذيب المعتقلين بسبب صلتهم بالأعمال ذات الدوافع السياسية أو الاحتجاجات وكذا المشتبه فيهم جنائياً قد انتشرا على نطاقٍ واسعٍ . أضاف التقرير قيام المسئولين بارتكاب هذه الأفعال دون تعرضهم لعقاب . وردت تقارير عن تضمن وسائل التعذيب للضرب بالأيدي والعصي وأعقاب البنادق، وكذا الركل والحرق بالماء الساخن والاستخدام المفرط للأصفاد الضيقة على الأيدي وعصب العينين لفترات طويلة والتعليق من المعصمين أو الكاحلين والحرمان من الماء والذهاب إلى دورات المياه والحرق بالسجائر والتعرية الجسدية والحرمان من الطعام و من الحصول السريع على المساعدات الطبية؛ علاوةً على التهديد

بالقتل والاعتداءات الجنسي . وردت تقارير عن استخدام أساليب الحرمان من النوم والسجن لانفرادي كشكلين آخرين من أشكال الانتهاكات المستخدمة في سجون جهاز الأمن السياسي .

وعلى الرغم من ذكر وزارة حقوق الإنسان أن التعذيب ليس جزءاً من سياسيات وزارة الداخلية؛ وردت تقارير عن استخدام ضباط في وزارة الداخلية للقوة خلال عمليات الاستجواب خاصةً ضد : تجزين على ذمة جرائم عنف، ويجيز قانون العقوبات، استناداً إلى تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية، بتر الأطراف والإيذ : الجسدي كالجلد مثلاً كعقابٍ على ارتكاب بعض الجرائ .

حكمت المحكمة الجنائية الخاصة في شهر يناير على توفيق المسوري بالإعدام لارتكابه جريمة قتل وردت تقارير عن رض المسوري للتعذيب من قبل الشرطة بصنعاء أثناء احتجازه بمعزلٍ عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر . ووفقاً لمنظمة العفو الدولية فقد قال المسوري إنه اعترف بارتكاب الجريمة بسبب تعرضه للتعذيب؛ وقد أظهر فحص طبي أُجريَ بناءً على طلبٍ من محامي المسوري جود علامات تعذيب تتفق مع ادعاءات . و لم عرف المزيد من التحقيقات في هذا الخصوص .

وخلال العام ذكرت وزارة حقوق الإنسان أنها لم تتلق أية شكاوى بشأن مزاعم التعذيب على أيدي الجيش أو الشرطة أو الأجهزة الأمنية، لكنها أقرت باحتمالية وقوع حوادث منعزلة خلال العا . وزعمت منظمة هود أنها تلقت عشرات الشكاوى حول حدوث حالات تعذيب خلال العام، إلا أن مقدمي الشكاوى تقدموا ببلاغاتهم بعد مرور أسابيع أو أشهر على حدوث التعذيب المزعوم؛ و قد صَعُبُ التأكد من هذه المزاع .

وردت تقرير عن قيام قوات الأمن بالاعتداء الجسدي على الم تقلين والسجنا . ووفقاً لرسالة مفتوحة من لجنة حضرموت الشعبية لحقوق الإنسان أنه بتاريخ 13 أغسطس أفادت أُسر السجناء السياسيين علي المقداد وسعيد بافرج وناصر باميثقل، والذين يقبعون في سجن ا ركزي بمدينة ا كلا، أن أفراد من قوات الأمن المركزي التابعة لوزارة الد خلية اعتدوا على السجناء بالعصي والهراوات والغاز المسيل للدموِ . بينما ذكرت قوات الأمن المركزي أن السجناء شاركوا في أعمال شغب، وهو ما نفته أُسر سجنا .

وزعمت منظمة هود أن عادل العزاني توفي في 18 ماي 2008 نتيجةً للتعذيب في أحد سجون إدارة البحث الجنائي . و كر أفراد في الأمن أن العزاني قد انتح . إلا أن أسرة العزاني أكدت أنه مات بسبب التعذيب منوهةً أن جروح ظلت ظاهرةً على جسده عندما تسلمت جثته من السجن .

وبحلول نهاية العام لم يتم إجراء أي تحقيق في قضية تعذيب شايف الحيمي في عا 2007 ، والذي لا يزال منتظراً م كمته لانتحال شخصية أحد ض ط جهاز الأمن القومي .

وبحلول نهاية العام لم تتمكن وزارة حقوق الإنسان من تقديم أي معلومات جديدة حول قضية تعذيب محمد صالح العماري، والتي بلغت عنها الوزارة لأول مرة في عا 2007 .

كما استمرت قضية محاكمة ضابط جهاز الأمن السياسي ج ل عبد الناصر المغرب بحلول نهاية العام، وذلك على الرغم من عد حضوره لأي جلسات محاكمة خلال العا . وأُتهم المغرب بضرب عزيم حسن عبد الله الوصابي في عا 2007 .

أوضاع السجون ومراكز ا ٠ ـ ز

أفاد مراقبون محليون ودوليون ببقاء الأوضاع في السجون على حالتها السيئة و دم استيفائها للمعايير المعترف بها دولي . ووفقاً لمنظمة هود فقد تدهورت أوضاع السجون خلال العام بسبب الزيادة الملحوظة في عدد السجنا .

وكانت العديد من السجون، لاسيما تلك المتواجدة في المناطق الريفية مكتظة تسودها أوضاع الصرف الصحي السيئة ونقص التغذية والعنا ة الطبي . وفي بعض الحالات عملت سلطات السجون على أخذ الرشاوى من السجناء مقابل منحهم بعض الامتيازات؛ كما رفضت سلطات السجون، في حالات أخرى، إطلاق سراح السجناء الذين أنهوا فترات أحكامهم القضائية إلا بعد تلقي أموالً من ذوي السجنا .

تم بس الأطفال مع البالغين في بعض السجون الريفية والنسائي . وبحسب العادة، يبقى الأطفال الصغار والأطفال الذين يولدون في السجون رهن ا حتجاز مع أمهاتهم . أكدت منظمات محلية غير حكومية ولأول مرة بأنه تم حجز الأطفال مع البالغين في سجون صنعا . كما تم حجز المعتقلين قبل محاكمتهم مع المجرمين المدانين .

وتقتضي الأعراف المحلية أن يقوم الأقارب الذكور للسجينات بترتيب إجراءات إطلاق سراحهن . واصلت سلطات السجون وبانتظام حجز السجينات، حتى بعد انقضاء مدة أحكامهن القضائية، وذلك بسبب رفض أقاربهن الذكور الموافقة على إطلاق سراحهن؛ عادةً بسبب العار الذي تلحقه السجينة بعائلتها بعد إطلاق سراحها .

ظلت السجون الخاصة " غير المرخصة في المناطق الريفية، والتي غالباً ما تديرها القبائل، قائمة . أساء زعماء القبائل استخدام نظام السجون بالقيام بحجز رجال القبائل لمثيري للمشاكل " في سجون خاصة، والتي هي أحياناً مجرد غرف في بيوت شيوخ القبائل، وذلك إما لمعاقبتهم على أعمال غير جنائية أو لحمايتهم من أعمال انتقامية . وغالباً ما كان يتم حجز الأشخاص في مثل هذه السجون لأسباب شخصية أو قبلية محضة بدون محاكمة أو أحكام قضائية .

منحت السلطات أقارب المسجونين والمحتجزين في جهاز الأمن السياسي مجالاً محدوداً للزيارة؛ كما أنها رفضت وبشكلٍ روتيني طلبات تقدم بها أعضاء في مجلس النواب ومنظمات غير حكومية للتحقيق في مزاعم حول انتهاكات لحقوق الإنسان في جهاز الأمن السياسي . وزعم جهاز الأمن السياسي بأن الزوار المحتملين لم يتقيدوا بالإجراءات الصحيحة لإختيار الجهاز بزياراتهم .

سمحت سلطات السجون لوزارة حقوق الإنسان وبعض المنظمات غير الحكومية المحلية، بما في ذلك منظمة هود، بالدخول إلى سجون وزارة الداخلية . وقد التقى مندوبون من منظمات المجتمع المدني بسجناء وزارة الداخلية بصفتهم زوار خصوصيين . وقالت وزارة حقوق الإنسان أنها التقت بمنظمات المجتمع المدني بشكلٍ متكرر خلال العام وأنها عملت كوسيط بين منظمات المجتمع المدني والحكومة . ووفقاً لوزارة حقوق الإنسان، لم تسمح الحكومة لمراقبين مستقلين في مجال حقوق الإنسان من دخول سجون جهاز الأمن السياسي خلال العام . ولم تتمكن معظم المنظمات غير الحكومية من دخول سجون إدارة البحث الجنائي؛ إلا أنه وبعد سنوات من المحاولة تمكنت منظمة هود من زيارة سجن إدارة البحث الجنائي بصنعاء خلال العام .

قالت وزارة حقوق الإنسان أنها قامت بزيارة عشرة (10) سجون في خمس محافظات خلال العام، بما في ذلك قيام بزيارات مفاجئة وزيارات قامت بها الوزيرة؛ منوهةً أن توصياتها أدت إلى تغير بعض مدراء السجون . وعلى الرغم من التقارير المتناقضة التي أوردتها المنظمات غير الحكومية الرائدة في مجال حقوق الإنسان، ذكرت وزارة

حقوق الإنسان أنه تم وبنجاح تطبيق معظم التوصيات الي تقدمت بها في تقريرهـــا عـــن الســـجون في 2007؛ كالفصل بين السجناء البالغين والقصر وشرط توفير التعليم للسجنا . في شهر مارس عا 2008، تقـــدمت وزارة حقوق الإنسان بتوصيات إلى مجلس الو ر ء للقيام بتحسينات إضافية لأوضاع السجون وأماكن ا ـ ـ ، وقد تم تطبيق بعض هذه التوص يات وبشكلٍ جزئي بحلول نهاية العا .

في عا 2004، علقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زياراتها إلى سجون جهاز الأمن السياسي، وذلك بســـبب عدم موافقة جهاز الأمن السياسي على إجراءات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المطبقة عالمياً عل حد تعبير اللجن . وتتضمن هذه الإجرا ات الوصول المنتظم لكل المحتجزين والالتقاء بهم على انفرا . ونتيجةٍ لذلك لم تقـــم اللجنـــة الدولية للصليب الأحمر بزيارة أيٍ من سجون جهاز الأمن السياسي خلال العا .

: الاعتقال أو ا ـ ـ ز تعسفياً

يحظر القانون الاعتقال وا ـ ـ ز التعسفيين؛ إلا أنّ الحكومة لم ت زم وبشكلٍ عام بهذه المحظـــورات . و لم يكـــن تطبيق القانون منتظماً؛ لاسيما في القضايا المتعلقة بالجنايات الأمنية المشتبه بـ .

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

يقوم جهازي الأمن السياسي والقومي، وهما الكيانين الرئيسيين لأمن واستخبارات الدولة، برفع التقارير مباشـــرةً إلى رئيس الجمهوري . لم تكن مهام جهاز الأمن القومي محددة بوضوح؛ حيث بدت متداخلة مع مهام جهاز الأمن السياسي . وتقوم شرطة إدارة البحث الجنائي برفع تقاريرها لوزارة الداخلية، كما تقوم بإجراء التحقيقات الجنائية والاعتقالات . ويقوم الأمن المركزي، والذي يتبع وزارة الدا لية، بالاحتفاظ بقوات عسكرية سري . وتنشط قوات الأمن المركزي في حفظ النظام في المناطق المضطربة في البلد، بما في ذلك محافظة صعدة والمحافظات الجنوبي . وكثيراً ما اتهمت قوات الأمن المركزي باستخدام القوة المفرطة أثناء السيطرة على الحشو .

شـ ل الفساد والإفلات من لعقاب مشكلتين خطيرتين في كل م فـــق مـــن مرافـــق هـــذه الأجهـــزة الأمنيـــة والاستخباراتي . و لم يتم إجراء أي تحقيقات حكومية علنية حول فساد الشرطة خلال العا . وردت تقـــارير عـــن توفر إدارات للشؤون الداخلية في بعض أقسام الشرطة وذلك للتحقيق في قضايا الإساءات التي ترتكبـــها قـــ ت الأمر . ويمتلك المواطنون الحق في رفع قضاياهم لمكتب النائب العام؛ إلا أن هذا الحق لم يطبق بشكلٍ منتظم، كما لم يتم الإفادة عن أي تحقيقات فاعلة بهذا الخصوص . كان لدى وزارة الداخلية خط فـــاكس لتلقـــي شـــكاوى

المواطنين حول مزاعم الانتهاكات، وذلك لغرض التحقيق في هذه لمزاعـ . و لم يتسنى معرفة عدد الشكاوى الـــتي تلقتها وزارة الداخلية عبر الفاكس أو تلك التي قامت الوزارة بالتحقيق فيه .

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء ا ـ ـ ز

ينص القانون على عدم جواز اعتقال الأشخاص إلا إذا أُلقي القبض عليهم في قضية جنائية أو أُصـــدرت مـــذكرة عتقال بحقهـ . كما ينص القانون على وجوب توجيه التهم رسمياً في المحكمة للمحتجزين خلال 24 ســـاعة مـــن الاعتقال؛ وإلا فيتوجب إطلاق سراحهـ . وينبغي على القاضي أو ممثل الإدعاء إبلاغ المتهمين بأسباب الاعتقـــال وتقرير ما إذا كان ا ـ ـ ز ضرورياً . وينص القانون على عدم جواز حجز المعتقلين لأكثر من سبعة أيام بـــدون أمر من محكمـ . وعلى الرغم من هذا القانون، شاعت عمليات الاعتقال التعسفي وفترات ا ـ ـ ز المطول بدون توجيه تهم، وفي حالة توجيه تهم فإن ذلك يتم بدون عقد جلسة استماع قضائية تمهيدية علنية خلال مدة معقولـــة من ا ـ تج ا . فعلى سبيل المثال؛ اعتقلت السلطات وبشكلٍ تعسفي واحتجزت لفترات مطولة خلال العام العديد من قادة الاحتجاج في الجنوب، وكذلك أشخاص زُعم صلتهم بحركة الحوثي .

تنص أحكام القانون على الكفالة القضائية؛ غير أن بعض السلطات لم تلتزم بهذه الأحكام إلا بعد تلقي الرشاوى . وعلى الرغم أن القانون يحظر ا ـ ـ ز بمعزلٍ عن العالم الخارجي، ويعطي المحتجزين الحـــق في إبـــلاغ أســـرهم باعتقالهم ورفض الإجابة على أية أسئلة بدون حضور محامٍ؛ لم يتم احترام هذه الحقوق بشكلٍ دائ . وبالرغم مـــن أن القانون ينص على وجوب تعين الحكومة محامين للمحتجزين المعسـ ين، إلا أن الحكومة لم تقم بذلك على أرض الواقع في معظم الأوقات . وردت تقارير عن قيام وسطاء قبليين بتسوية كل الدعاوى الريفية تقريباً خارج نطـــاق المحاكـ .

ادعى المواطنون مراراً عدم تقيد المسئولين بالإجراءات القانونية المتبعة عندا اعتقال وحجز المشتبه بهم والمتـ اهرير . واستمر أفراد قوات الأمن في اعتقال الأشخاص وحجزهم لفترات متفاوتة بدون توجيه تهم لهم أو إبلاغ أســـرهم أو عقد جلسات استماع قضائية لهـ . وفي الغالب، لم يتضح للمحتجزين هوية الجهة المحققة التي اعتقلتهم، كما أن ـ هات الاحتجاز كثيراً ما عملت على تعقيد الأوضاع نقلها وبصورة غير رسمية سلطة احتـ ز الأشخاص بينـ ها البير . قامت قوات الأمن وبشكلٍ روتيني بحجز أقارب الفارين من وجه العدالة كرهائن إلى أن يتم العثـــور علـــى المشتبه بهـ . وذكرت السلطات أنها احتجزت أقارب الفارين فقط عندما قام هؤلاء الأقارب بإعاقة مجرى العدالـــ . وقد فضت منظمات معنية بحقوق الإنسان هذا الادعا .

قدرت منظمات غير حكومية محلية أعداد الذين اعتقلوا بسبب صلتهم بحركة الاحتجاج الجنوبية ما بين ألف 000) إلى ألف وخمسمائة 500 شخص . وقد صعُب تحديد عدد المحتجزين د ، حيث لم يتم تسجيل أسماء العديد من المحتجزين، كما لم يتم نقل المحتجزين إلى مراكز ا ـ ـ ز الرسمي . وقد تم اعتقال وإطلاق سراح الكثير من الأشخاص مراتٍ عديدة خلال العا . ووفقاً للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات العامة، وهي منظمة محلية غير حكومية، اعتقلت الحكومة خلال العام ألف وخمسمائة 500 شخص دعوى صلتهم بالنزاع الدائر في محافظة صعدة انظر القسم الأول، الفقرة).

وفي 8 يونيو، اعتقلت قوات الأمن حسين العاقل أستاذ الجغرافيا في جامعة عدن واحتجزته في سجن صبر في محافظة لحج الجنوبية . وفي 22 يونيو، امت السلطات بنقل العاقل إلى سجن إدارة البحث الجنائي ، وبعدها زُعم أنه نُقل إلى سجن الأمن السياسي بتاريخ غير معروف . كما زُعم حجز العاقل بدون توجيه تهم إليه بحلول نهاية العام وذلك بسبب مقالٍ كتبه حول الموارد النفطية في شطر الجنوبي من البلد .

وفي 3 فبراير، اعتقلت الشرطة العسكرية علي علي أحمد شُبيح البالغ من العمر 92 عاماً كرهينة للضغط على ولده المطلوب بعلاقته بقضية خلاف على أرض لتسليم نفسه للسلطات . ولم تكشف السلطات لعائلة شُبيح مكان احتجازه لمدة أسابيع، حيث أطلقت سراحه في أواخر شهر يونيو .

وأوردت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات العامة أنه وبحلول نهاية العام تم اعتقال طه السهيلي في سجن جهاز الأمن السياسي بصنعاء لمدة خمس سنوات بدون توجيه تهم إليه أو محاكمة . واعتقل جهاز الأمن السياسي السهيلي بصنعاء في عام 2004 لعلاقته المزعومة بالمتمردين الحوثيين .

أدانت وزارة الداخلية وجهاز الأمن السياسي معتقلات خارجة عن سلطة القضاء؛ وهو ما نفاه كلا الطرفين . كما وجدت سجون خاصة غير مرخصة .

واستمر أفراد قوات الأمن بحجز صحفيين لنشرهم مقالات اعتبرتها الحكومة مثيرة للجدل انظر القسم الثاني، الفقرة).

كما استمرت الحكومة خلال العام باحتجاز مشتبه بهم بتهمة صلتهم بالإرهاب؛ وفي بعض الأوقات بدون تطبيق الإجراءات القانونية المتبع . وأوردت منظمة هود قيام الحكومة احتجاز مائة وخمسين (150) شخصاً في صنعاء والحديدة للاشتباه بانتماءاتهم أو أنشطتهم الإرهابية .

هـ : الحرمان من المحاكمات العلنية العادلة

ينص الدستور على استقلال القضاء؛ إلا أن الفساد وتدخل السلطة التنفيذية قد أعاقا وبشدة النظام القضائي الضعيف . يرى المتقاضون ، وهو ما أقرته الحكومة، أن العلاقات الاجتماعية للقضاة وأحياناً الرشاوى أثرت على مجرى الأحكام . لم يتلقى لعديد من القضاة التدريب الكافي؛ كما أن بعضهم على صلة وثيقة بالمحاسب . وقد زادت عدم رغبة الحكومة المتكررة في إنفاذ الأحكام من تقويض نزاهة القضاء . كما قام بعض أفراد القبائل في بعض الأوقات بتهديد ومضايقة أفراد في السلطة القضائية .

ويتألف النظام القضائي من ثلاثة أنواع من المحاكم . وتتمتع المحاكم الابتدائية بصلاحيات واسعة تخولها النظر في جميع القضايا المدنية والجنائية والتجارية والأُسرية . ويجوز أن يتولى قاضٍ واحد النظر في قضيةٍ ما في هذه المحاكم . ويمكن استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في محاكم الاستئناف . وتضم كل محكمة استئناف أقساماً مختلفة للنظر في القضايا الجنائية والعسكرية والمدنية والأسرية . ويعمل في كل قسم من هذه الأقسام ثلاثة قضاة . وتأتي المحكمة العليا ، والتي تعدُ أعلى سلطة قضائية في البلاد ، بعد محاكم الاستئناف . وتتمتع المحكمة العليا بصلاحيات تسوية النزاعات القضائية بين مختلف المحاكم والنظر في القضايا المرفوعة ضد كبار مسئولي الدولة . وتُعدُ المحكمة العليا محكمة الاستئناف النهائية لجميع الأحكام الصادرة عن المحاكم الأخرى . وتضم المحكمة العليا ثمانية أقسام مختلفة هي : القسم الدستوري والذي يضم سبعة قضاة، بمن فيهم رئيس القضاة) وقسم تدقيق دعاوى الاستئناف وقسم شئون الجنائية وقسم الشؤون العسكرية وقسم الشؤون المدنية وقسم الشؤون العائلية وقسم الشئون التجارية وقسم الشئون الإداري . ولدى المحكمة العليا لجان خاصة تعمل على تحديد دستورية القوانين والأنظمة .

وبالإضافة إلى التسلسل المعتاد للمحاكم توجد هناك محاكم أخرى لها نظر في القضايا العسكرية وقضايا الأحداث والضرائب والجمارك والعمل . كما يمكن استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم أمام محاكم الاستئناف .

أسست الحكومة ولأول مرة في عام 1999 محكمةً جنائية متخصصة تابعة لوزارة العدل، وذلك : اكمة

الأشخاص المتهمين بقضايا اختطاف سرقة السيارات ومهاجمة أنابيب النفط غيرها من الأعمال التي تشكل خطراً عام ، مثل الحرابة والتخريب؛ إلا أن المحكمة تداولت قضايا غير أمنية خلال العا . ووفقاً لمنظمة محلية غير حكومية رائدة لا تمنح المحكمة الجنائية المدعى ه يهم نفس الحقوق التي تمنحها المحاكم لاعتيادي . صنفت منظمة العفو الدولية ومنظمات غير حكومية محلية المحاكم الجنائية المتخصصة بغير الدستوري . ووردت تقارير عن عدم تمكن محاميي الدفاع في المحاكم الجنائية من الاطلاع الكامل على التهم الموجهة لموكليهم وأدلة الحكومة ذات الصلة بتهم موكليهم المتوفرة لـ ى الحكومة وملفات القضي .

في شهر مايو، قامت الحكومة وللمرة الأولى بتأسيس محكمة خاصة لمحاكمة وسائل الإعلام والنظر في قضايا النش . وقد تمت محاكمة عدد من الصحفيين والصحف خلال العا . وأدانت محكمة الصحافة معظم المدعى عليهم؛ وأوقفتهم من مزاولة مهنة الصحافة لعدة أشهر أو أقرت بتغريمهم مبالغ قد تصل عادة إلى خمسين ألف 50،000) ريال ما يعادل حوالي 233 دولا). وقد أصدرت المحكمة أقصى الأحكام على رئيس تحرير صحيفة لمصدر سمير جبران والصحفي منير الماوري بالسجن والحظر من مزاولة مهنة الصحافة انظر القسم الثاني ، الفقرة .).

إجراءات التقاضي

وُضعت القوانين بناءً على مزيج من القوانين المصرية ومجموعة القوانين النابليونية والشريعة الإسلامي . وقد ميزت القوانين والأعراف الاجتماعية والشريعة الإسلامية، كما ا.ـ ر في البلد، ضد المرأة، خاصةً في الأمور الأُسري . وطبقاً للقانون فإنّ ممثلي الإدعاء هم جزء من القضاء ومستقلين عن الحكومة؛ إلا أن ممثلي الإدعاء يقومون أيضاً بالتحقيق في القضايا الجنائي . اتسمت الشرطة وبشكلٍ عام بالضعف حيث قامت بدورٍ محدود في سير القضا .

ستمرت الأجهزة الأمنية في اعتقال واتهام وإحالة القضايا إلى مكتب النائب العام حول الأشخاص الذين يُزعم ضلوعهم في عمليات إطلاق نار وتفجيرات وغيرها من أعمال العنف الأخرى . وزعم مواطنون وجماعات معنية بحقوق الإنسان عدم التزام قوات الأمن والسلطة القضائية وبشكلٍ عام بتطبيق الإجراءات القانونية المتبع . وقد اشتكى متقاضون أجانب في قضايا منازعات تجارية من صدور أحكام متحيزة ضده .

يعتبر المتهم برئاً حتى تثبت إدانته . كانت المحاكمات وبشكلٍ عام محاكمات علنية؛ غير أنه يحق لكل المحاكم عقد جلسات مغلقة لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة ". ولا يوجد هناك محاكمات عن طريق المحلفين .

ويقوم ا ضاة، الذين يلعبون دوراً فاعلاً في استجواب الشهود والمتهمين، بالبت في القضايا الجنائي . ويسمح لمحاميّ الدفاع تقديم النصح والمشورة لموكليهم والتخاطب مع المحكمة واستجواب الشهود والتحقق مـــن أي أدلـــة ذات صل . وينص القانون على أن تقوم الحكومة بتوفير محامين للمدعى عليهم المعسرين في القضايا الجنائية الخطيرة؛ إلا أنه لن يتم وبشكلٍ دائم توفير المحامين لهم على أرض الواقِ . ويحق لجميع المدعى علـــيهم، بمـــن فـــيهم النســـاء والأقليات، استئناف الأحكام الصادرة ضده .

وبالإضافة إلى المحاكم الاعتيادية، يوجد هناك نظام قبلي للبت في القض يا غير الجنائية؛ لكنه وعلى الواقع كثيراً ما قام قضاة قبليون بالبت في قضايا جنائي . وقد حملت نتائج قرارات النظام القبلي نفس أهمية الأحكام التي تصدرها المحاكم، إن لم يكن أكث . وفي العادة، لم يتم رسمياً اتهام الأشخاص الذين - كموا بموجب النظام القبلي بارتكـــاب الجرائم، ولكنه تم اتهامهم علناً بذلك .

ويمنح القانون مجلس النواب سلطة قانونية حصرية على مسئولي السلطة التنفيذية في جرائم منها الرشوة واستخدام النفوذ والاختلاس . و لم يخضع أي مسئول حكومي للتحقيق أو يقدم للمحاكمة بموجب هذا القانو .

السجناء والمعتقلون السياس ن

تزايدت أعداد السجناء والمعتقلين السياسيين وكذا المعتقلين جراء ارتباطهم بحركة الاحتجاج الجنوبيـــة والصـــراع المتجدد في محافظة صعدة تزايداً كبيراً خلال العام انظر القسم الأول، الفق ذ .). وأفادت منظمات معنية بحقوق الإنسان باعتقال الآلاف من السجناء والمعتقلين السياسيين خلال العام، واعتقال وإطلاق سراح الآلاف في نفـــس اليوم وكذا احتجاز المئات لأسابيع أو أشه . صعبُ التأكد من أعداد المعتقلين وذلك بسبب منع الحكومة وبشدة أو حظرها وبشكلٍ كامل وصول المنظمات الإنسانية المحلية أو الدولية إلى هؤلاء المحتجزي .

وأوردت منظمة صحفيات بلا قي د الأرقام التالية في نهاية العام حول أعداد السجناء السياسيين المحتجزين بســـبب صلتهم بحركة الاحتجاج الجنوبية وهي كالتالإ : وجود أربعة عشر معتقلاً سياسياً 14) في صنعاء وثلاثة وثمـــانين آخرين 83) في محافظة عدن وسبعة 7) في محافظة لحج والمئات في ـ افظة حضرموت .

وقد أفادت منظمة هو) باحتجاز الحكومة في نهاية العام لأكثر من ثلاثمائة ســـجين 300) بســـبب صـــلتهم

بالنزاع في محافظة صعد . كما أفادت منظمة هو) أن قرابة المائة والخمسين معتقلاً 150) يشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ظلوا قابعين في سجون جهاز الأمن السياسي في نهاية العام بدون توجيه تهم إليهم .

إجراءات ومعالجات التقاضي المدني

ينص القانون على استقلالية القضاء وحياديته في الشؤون المدنية؛ إلا أن قيوداً قد فُرضت على تطبيق ذلك على أرض الواقع . في عام 2006، رفعت منظمة هو) أول دعوى قضائية مدنية ضد الرئيس؛ وذلك نيابةٍ عن أحمد علي بن معيلي، الذي ادعى أنّ جهاز الأمن السياسي احتجزه لمدة ستة أعوام دون توجيه تهم إليه . وبعد أن رفضت المحكمة الدعوى، قامت منظمة هو) برفع استئناف إلى المحكمة العليا . وفي شهر يناير، أسقطت النيابة الدعوى وأطلقت سراح معلي لانقضاء المهلة القانونية لتوجيه تهم إليه .

ا : التدخل التعسفي في الخصوصية والشؤون الأسرية وحرمة المساكن و المراسلات

يحظر القانون كل هذه الأفعال؛ إلا أن أفراد جهاز الأمن السياسي ووزارة الداخلية قاموا وبشكلٍ روتيني بتفتيش المنازل والمكاتب الخاصة ومراقبة المكالمات الهاتفية وقراءة البريد العادي والإلكتروني، فضلاً عن التدخل في أمور شخصية متذرعين بحججٍ أمنية مزعومة . وزعمت منظمات لحقوق الإنسان قيام قوات الأمن بهذه الممارسات بدون مذكرات تفتيش قانونية أو إشراف قضائي . وقد رفض كل من جهاز الأمن السياسي ووزارة الداخلية هذه الإدعاءات . وذكر جهاز الأمن السياسي أن سياساته تتطلب تخويل النائب العام شخصياً لمراقبة المكالمات الهاتفية وقراءة البريد الإلكتروني والبريد العادي الخاصّ . وذكر جهاز الأمن السياسي أنه لتفتيش أحد المنازل فإنه كان يقوم باستصدار مذكرة تفتيش ومذكرة موقعة من عاقل الحارة، كما يشهد عملية التفتيش اثنان من الجيران .

أوردت منظمة هو) قيام الأجهزة الأمنية بطريقة غير قانونية بمداهمة عشرين 20) منزلاً بصنعاء على خلفية الهجوم الإرهابي على السياح الكوريين الجنوبيين في شهر مارس . ولم تعلق وزارة الداخلية على هذا الادعاء .

أفاد ناشطون في مجال حقوق الإنسان وصحفيون على مدار العام تلقيهم تهديدات متكررة بالقتل عبر الهاتف على مدار اليوم . واعتبر ناشطون وصحفيون هذه التهديدات محاولات من قبل السلطات لترهيبهم بخصوص النزاع في محافظة صعدة والسخط السياسي في الجنوب .

في 31 مارس، قام ضابط في جهاز الأمن السياسي بتهديد علي الديلمي الناشط في حقوق الإنسان أثناء مشاركته

في أحد المهرجانات بصنعا . بعدها تلقى الديلمي آلاف التهديدات عبر الهاتف والرسائل النصية القصيرة من قبل مجهولين حذ ه من مواصلة أنشطته في مجال حقوق الإنسا .

يحظر القانون لاعتقال أو إصدار مذكرات مثول أمام القضاء بين وقتي الغروب والفجر؛ إلا أن تقارير أفادت باعتقال أشخاص يشتبه بارتكابهم جرائم في أنصاف الليالي وبدون أوامر اعتقا .

لا يجوز لأي مواطن أو مواطنة الزواج بأجنبية أو أجنبي بدون إذن من وزارة الداخلية؛ إلا أن هذا الإج اء لا يتمتع بقوة القانون و لم يطبق بانتظا .

وقامت قوات الأمن وبشكلٍ روتيني باحتجاز أقارب الفارين من وجه العدالة كرهائن إلى أن يتم تحديد مكان الفارين انظر قسم الأول، فقرة . وفي قضايا أخرى، استمر احتجاز أفراد الأسر بينما كانت الأسر تقوم بالتفاوض حول تعويضات عن الأخطاء التي زعم ارتكابه . وقد اُستخدمت الأسر وأفراد القبائل وغيرهما من المُحكمين غير الحكوميين التحكيم والتوسط على نطاقٍ واسع لتسوية مثل تلك القضا .

استخدام القوة المفرطة وغيرها من الانتهاكات في الصراعات الداخلية

قابلت الحكومة المشاكل السيا ية الداخلية بالاستخدام المفرط للقوة خلال العا . بدأت الجولة السادسة للصراع العنيف في محافظة صعدة الشمالية الممتد منذ عا 2004، في شهر أغسطس من عا 2009. فقد شنت الحكومة قصفاً جوياً على محافظتي صعدة وعمران وذلك رداً منها على سلسلة من الهجمات نفذها مقا ن - و ن ضد ضباط من الشرط . وقد قامت القوات الحكومية والمقاتلين الحوثيين بتجنيد أفراداً من القبائ . وهكذا أُدرجت النزاعات القبلية القائمة ضمن الصراع الكبير بين الحكومة والحوثيي . وقد استمر هذا القتال بلا هوادة حتى نهاية العا . وطالب الحوثيون، والذين يعدون مج وعة من المتمردين الزيديين الشيعة، بمزيدٍ من الموارد والاستقلال الديني في محافظة صعدة علاوةً على خفض التواجد الأمني في محافظة صعد . وتقول الحكومة إن الحوثيين تلقوا دعماً من إيران وأنهم يسعون إلى إعادة الحكم لإمام .

ب رغم من عدم توفر إحصائيات موثوقة إلا نه تم قتل المئات من المدنيين وجرح الآلاف وتشريد عشرات الآلاف جراء هذا الصرا . كما دمر القصف قرىً ومنازل ومزارع ومدارس ومساج .

أفادت تقارير إعلامية محلية وروايات شهود عيان بأن الطائرات الحكومية قصفت في 16 سبتمبر مدرسةً في مديرية حرف سفيان في محافظة عمران، حيث تجمع النازحين، مما أسفر عن مقتل سبعةٍ وثمانين (87) مدنياً جُلهم من النساء والأطفال . وقد أعزت وزارة الدفاع القصف إلى اختباء المتمردين الحوثيين في المدرسة .

وأفادت تقارير خلال العام حول استخدام الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك الألغام المُصنعة والمضادة للدبابات، في النزاع الدائر في محافظة صعدة الشمالية بين القوات الحكومية وقوات المتمردين بقيادة عبد الملك الحوثي . أوردت تقارير إدخال ما لا يقل عن ستين (60) شخصاً مصابين بجروح جراء انفجارات ألغام في محافظة صعدة، بمن فيهم عسكريين، إلى المستشفيات خلال عام 2008 . ولم تتوفر معلومات حول أعداد الوفيات أو الإصابات جراء انفجارات الألغام في صعدة خلال العام .

وزعمت الحكومة ومنظمات محلية ودولية معنية بحقوق الإنسان بارتكاب الحوثيين انتهاكات ضد حقوق الإنسان خلال العام . وأفاد تقرير أصدرته الحكومة في شهر أغسطس بارتكاب الحوثيين انتهاكات منها عمليات قتل غير مشروعة وحالات اغتصاب واعتداءاتٍ جنسية وسلب وتدمير ممتلكات مدنيين، وكذا نهب وتدمير المنشآت العامة . وقال بعض نشطاء في حقوق الإنسان إن الحوثيين قد استخدموا دروعاً بشرية وقتلوا وهددوا المدنيين الذين لم يدعموهم . صعُب التحقق من هذه الادعاءات نظراً لمنع الحكومة شبه الكامل سُبل الوصول إلى محافظة صعدة خلال العام .

شنت الحكومة حملات اعتقال استباقية في جميع أنحاء المحافظات الجنوبية واستخدمت القوة المفرطة لتفريق المظاهرات والتي وصل عدد المتظاهرين فيها إلى عشرات الآلاف في بعض الأوقات؛ ودلك رداً منها على حركة الاحتجاج الجنوبية المتصاعدة والتي بدأت بمجموعة من ضباط الجيش من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة الذين أُحيلوا إلى التقاعد قسرياً . واعتقلت الحكومة الآلاف من الجنوبيين خلال العام، بما في ذلك أعضاء في الأحزاب السياسية المعارضة أكاديميين وأعضاء في مجلس النواب وصحفيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان . ورغم إطلاق سراح البعض بعد مرور بضع ساعاتٍ من الاحتجاز، ظل آخرون قابعون في السجون حتى نهاية العام . قتلت الأجهزة الأمنية العشرات من المتظاهرين وأصابت عشرات آخرين وذلك خلال سلسلة من المظاهرات

العنيفة في محافظات الضالع ولحج وعدن وأبين وحضرموت . وقدر المرصد اليمني لحقوق الإنسان قيام الأجهزة الأمنيا بحج مائة وعشرة 10]) مدنـ خلال هذه المظاهرات .

فعلى سبيل المثال، قُتل شخص وجُرح اثني عشر 12]) آخرون في 17 يناير عندما قامت الشرطة بإطلاق النار على حشد من المدنيين في مدينة الضالع بعد ألقاء قنبلة على إحدى سيارة الأمر . وأطلقت قوات الأمن في 19 أبريل الرصاص الحي واستخدمت الغاز المسيل للدموع ضد محتجين في محافظة شبوة الجنوبية مما أدى إلى إصابة خمسة من المتظاهرين؛ تطلب نقلهم إلى المستشفى لتلقي العلاج . كما قصفت قوات الأمن في 4 مايو مدينتي ردفان والحبيلين في محافظة لحج؛ مما أسفر عن مقتل شخصٍ وإصابة خمسة آخرين و أسفرت مواجهات دارت بين حراس صحيفة الأيام المستقلة وقوات الأمن في مدينة عدن في 14 مايو عن مقتل ثلاثة من حراس الصحيفة . وفتحت الشرطة النار على نقطة تفتيش في محافظة لحج الجنوبية في 8 يونيو مما أدى إلى مقتل اثنين من المحتجين وإصابة أربعة آخرين .

أفاد تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس واتش في شهر أكتوبر 2008 م بأن الاعتقالات التعسفية وحالات الإخفا " قد توسعت منذ عام 2007 ؛ ويأتي ذلك وبشكلٍ رئيسي في سياق التمرد الحوثي وجهود الحكومة لمكافحة الإرهاب وقمعها للاضطرابات الاجتماعية في شطر الجنوبي من البلد . وفي جميع حالات الاعتقال البالغة اثنين و ين 2( ) حالة تقرير ، والتي قامت منظمة هيومن رايتس واتش بالتحقيق فيها، لم يكشف الضباط الذين نفذوا عمليات الاعتقال عن هوياتهم؛ كما أنهم لم يخطروا المعتقلين أو أسرهم عن أسباب الاعتقال أو أماكن ا - ح . كما لم تتلقى عائلات المختفين وكالعادة أية معلومات حول إخفاء ذويهم لأسابيع أو أشهر .

رصدت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات العامة ستةً وخ ين 56( ) حالة إخفاء قسري متعلقة بالقتال في صعدة خلال العا .

قدرت المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي قامت بتقديم المعونات الإنسانية في محافظة صعدة، بأن أعداد الأشخاص الذين شُردوا من ديارهم وانتقلوا إلى أربع محافظات شمالية بحثاً عن العون جراء القتال بين القوات الحكومية والمتمردين الحو ين منذ شهر أغسطس، قد بلغت أكثر من مائة وخمسة وس ير ألف وأربعمائة 175،400( ) شخص خلال العا .

ووفقاً للمرصد اليمني لحقوق الإنسان فقد زادت الاعتقالات التعسفية ضد ا شخاص ذوي الصلات المزعومة بالصراع الدائر في محافظة صعدة وذلك عقب استئناف الأعمال العدائية في هر أغسطس . واعتقلت السلطات وأطلقت سراح وأعادت اعتقال الأشخاص الذين لهم ارتباطات بالنزاع في محافظة صعدة أو بحركة الاحتجاج الجنوبية حيث وصفت المنظمات المحلية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ذلك بسياسة الباب الدوا ". وقد جعلت هذه الممارسات من الصعوبة بمكان تحديد أعداد السجناء الذين أُطلق سراحهم أو تحديد أسباب الإفراج عنهم خلال العا .

أُعتقل المئات من الأشخاص بشكلٍ تعسفي في عا 2008 . وأفادت تقارير أن ما يناهز المائة 100 شخص من محافظة صعدة قد اعتقلوا واحتجزوا بطريقة تعسفية خلال عا 2007 . ونقلت السلطات ما قارب الخمسة والأربعين 45 شخصاً، ا فيهم بعض ا صر، من محافظة صعدة وألقتهم في سجون محافظة حجة المجاور . وتم إطلاق سراح العديد من هؤلاء المعتقلين لاحقاً، إلا أنه أُعيد اعتقال آخرين . واتهمت منظمات محلية غير حكومية الحكومة بالمعاملة الغير قانونية و لا إن انية في حق هؤلاء المحتجزين .

القسم الثاني : احترام الحريات المدنية بما فيها :

: حرية التعبير والصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة وذلك في حدود القانو ، إلا أن الحكومة لم تحترم هذين الحقين على أرض الواقِ . ويجرم قانون الصحافة والمطبوعات لعا 1990 انتقاد شخص رئيس الدول ، ولا يشمل ذلك النقد البنا " بالضرورة يعني ذلك نشر معلومات كاذبة " من شأنها نش الفوضى والبلبلة في البلا " وكذا نشر أخبار كاذبة بنية الإساءة إلى الدول العربية الشقيقة أو الصديقة أو علاقاتها مع البلد . وقامت الأجهزة الأمنية في لبلد، بما فيها جهاز الأمن القومي وعناصر من الجيش، بتهديد ومضايقة الص حفيين للتأثير على تغط تهم الصحفيِ . ومارس الص حفيون الرقابة الذاتية بشكلٍ منتظم خلال العا . وصفت المنظمة الدولية الغير الحكومية مراسلون بلا حدود حالة حرية الصحافة في البلد بأنها سيئة جد .

أثرت وزارة الإعلام على وسائل الإعلام من خلال سيطرتها على المطابع الصحفية ودعمها المالي لصحف معينة وملكيتها لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة في البلد . وبينما تمتلك ثلاث صحف مستقلة مطابع خاصة بها، لا

تمتلك أي من صحف معارضة ذلك . ووفقاً لمنظمة صحفيات بلا يود يوجد في البلد نحو ث ين 30) صحيفة تسيطر عليها الحكومة ومائة و يد و ين 162) صحيفة مستقلة وتسعة وخم ين 59) صحيفة حزبية وتتبع الأحزاب وخم ين 50) صحيفة تتبع المجتمع المدو . كما يوجد هنالك نحو مائة وثلاثة وعشر ن 123) مجلة، بما في ذلك اثنين وعشرين 22) مجلة تسيطر عليها الحكومة، وأربعه و تين 44) صحيفة مستقلة وأربع 4) صحف حزبية و ثلاثة وث ين 33) مجلة تتبع المجتمع المدو . تختار الحكومة مواد نشرات الأخبار ونادراً ما تسمح ببث مواد تنتقد الحكوم . تقوم الحكومة ببث الجلسات البرلمانية عبر التلفزيون والتي تحتوي عادةً على نقدٍ لاذعٍ للوزارا .

يحدد قانون الصحافة التزام الصحف والمجلات بتقديم طلب إلى الحكومة كل عام لتجديد تراخيصها، كما يجب عليها إبراز إثباتاً مستمراً على ملكيتها بلغ سبعمائة ألف ريال يمني 700،000) أي ما يعادل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثمانية و ب يد دولار 3،398) كرأسمال تشغيلي . أوردت تقارير بأن السلطات جعلت عملية التسجيل مستحيلة بيروقراطياً لشخصيات أو منظمات مُعارضة، بينم حصلت الصحف الموالية للحكومة أو القبلية على التراخيص في الحا . وأشارت مصادر في عا 2008 أنه تم الموافقة على القليل جداً من تط اريح إنشاء الصحف والمجلات، بينما فضت كثيراً من الطلبات رفضاً قاطع .

ووفقاً للمرصد اليمني لحقوق الإنسان؛ فقد أغلقت الحكومة ومارست الضغط على أكثر من عشرين 20) صحيفة، منها صحف تابعة للحكومة، وكذا صحف مُعارضة ومستقل . وكانت المصاد ة المتكررة لأعداد صحي ة الأيام اليومية المستقلة ومضايقة محرريها ومراسليها، والدعاوى القضائية المُسيسة المرفوعة ضد مالكي الصحيفة، والتواجد العسكري المكثف المحيط بمقر مكاتب الصحيفة في مدينة عدن، هي برز أحداث تقليص حر ة الصحاف . فقد أوقف أربعة مسلح ن في 1 مايو سيارة التوزيع التا عة لصحيفة الأيام والمتوجهة من عدن إلى صنعاء وأتلفوا كل عداد الصحيف . كما أوقفت قوات الأمن طباعة جريدة الأيام بدءاً من تاريخ 3 مايو؛ ومن ثم حاصرت مقر الصحيف . وتم إيقاف سيارات تحمل خمسين ألف 50،000) عدد من جريدة الأيام؛ وإتلاف جميع النسخ . وقد كان ضغط الحكومة على محرري صحيفة الأيام كبيراً جداً حيث أن الصحيفة توقفت عن النشر في شهر مايو؛ و لم تستأنف الصحيفة النشر بحلول نهاية العا . وذكرت وزارة الإعلام أنها لم توص بإغلاق صحيفة الأيام ولكنها فقط صادرت أعداداً معينة من الصحيفة لمخالفتها القانون، وأن الصحيفة هي تي اختارت عدم مواصلة النش .

في 13 يناير، اختطف مسئوليّن أمنيّن بملابس مدنية مراسل صحيفة الأيام خالد عمر العبد في مدينة عدن؛ ثم قيدا يديه وعصبا عينيه ونقلاه إلى إدارة البحث الجنائي في عدن للاستجواب . . تم ا ق سراح العبد بعد ذلك . وفي نفس اليوم، اعتقلت إدارة البحث الجنائي رئيس تحرير موقع الوطن ' الإخباري وجدي الشعبي في مدينة عدن بينما كان يغطي احتجاجات نفذتها حركة الجنوب . كما أُعتقل في 13 يناير مراسل صحيفة الأيام أنيس منصور في مدينة عدن ؛ والذي احتجز لمدة يومين في سجن المنصورة في عدن، وكذا الصحفي عصام زيد لذي يعمل لدى وكالة الأنباء اليمنية سبأ؛ والذي احتجز لمدة ستة أيام عقاباً على تغطية تلك الاحتجاجات .

وفي 12 أبريل، حظرت وزارة الإعلام صحيفة الديار المستقلة الأسبوعية من الصدور وذلك لنشرها رسماً كاريكاتورياً سياسياً أساء لمشاعر الآخرين ". وقالت وزارة الإعلام أن قانون الصحافة يعطيها الحق في منع توزيع الصحف التي تنتهك القانون .

وفي 4 مايو، اعتقلت السلطات فؤاد راشد رئيس تحرير موقع المكلا برس الإخباري، واحتجزته بالسجن المركزي في المكلا؛ بدعوى نشره لمواد إخبارية اتسمت با ساء ة بشأن حركة ي الانفصال الجنوبي . وأع ت السلطات احتجازها راشد بعد أسبوع من اعتقاله؛ نقلته بعدها إلى سجن الأمن السياسي بصنعاء حيث ظل رهن الاعتقال بحلول نهاية العا .

وفي 4 مايو، أمرت وزارة الإعلام بإيقاف ست صحف أسبوعية مستقلة هي : النداء والشارع والمصدر والوطني والديار؛ حيث أعلنت وزارة الإعلام استخدام هذه الصحف خطاب الانفصال واستهداف الوحدة الوطنية ".

وفي 5 مايو، صادرت السلطات خمسة عشر ألف (15،000) نسخة من صحيفة المصدر الأسبوعية المستقلة من مطبعة صحيفة الثورة وقامت بتخزينها في وزارة الإعلا . وفي شهري مايو ويونيو، صادرت وزارة الإعلام أربعة أعداد متتالية من صحيفة الأهالي؛ وذكرت الوزارة أنها صادرت الصحيفتين المصدر والأهالي) لأنهما نشرتا وبطريقة غير قانونية معلومات عسكرية سري .

وفي 16 أكتوبر، رفضت مطبعة الثورة طباعة صحيفة الوطني والكائنة بمدينة عدن . وذكرت وزارة الإعلام أنه لن يتم طباعة الصحيفة حتى يتم استبدال بعض المقالات التي تناولت حركة الاحتجاج الجنوبي .

وتواصلت الاعتداءات الجسدية ضد الصحفيين خلال العام؛ علاوةً على المضايقات الحكومية، بما في ذلك التهديدات ضد الصحفيين و سرهم؛ كما تواصل الحبس لفترات قصيرة والمراقبة الشخصية ضده . ففي 18 يونيو، عتدى ضباط من جهاز الأمن السياسي بالضرب على صلاح السقلدي ، رئيس تحرير شبكة خليج عدن الإخباري) في منزله، وصادروا هاتفه المحمول وجهاز الحاسوب الخاص به؛ ومن ثم قاموا باعتقاله .

واستمرت مضايقة الصحفيين، الذين تناولوا بكتاباتهم حركة الاحتجاج الجنوبية والصراع في صعدة، خلال العا . وواصلت الحكومة محاولاتها في منع وصول الأخبار، التي تتناول تفاصيل الصراع في صعدة، إلى العام . وتضمنت تدابير الحكومة في هذا الخصوص منع الصحفيين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية من الذهاب إلى مناطق النزاع وقطع التغطية عن كل الهواتف الخلوية في المحافظة باستثناء عدد محدود منها وتحذير الصحفيين من تناول الصراع في تغطياتهم، واعتقال الأشخاص الذين نقلوا معلومات حول ما شاهدوه أو أولئك الذي كان لديهم معلومات مشابهة لأنهم فروا قريباً من مناطق الصراع .

وفي 4 يونيو، أيدت محكمة الاستئناف بصنعاء حكماً قضائياً بمنع رئيس تحرير صحيفة الشارع نايف حسان من مزاولة الصحافة لمدة عام وتغريمه مبلغ مليون وعشرة ألف ريال (1،010،000) أي ما يعادل أربعة آلاف وتسعمائة وثلاثة دولار (4،903). وفي عام 2007 ، رفعت وزارة الدفاع دعوى ضد صحيفة الشارع لنشرها أسرار عسكرية في إشارةٍ إلى تحقيقٍ نشرته الصحيفة حول الصراع في صعدة . ووفقاً للقانون، فإن مكتب الإدعاء المختص بقضايا الصحافة والنشر يفصل في القضايا ذات الصلة بوسائل الإعلام؛ إلا أنه تمت محاكمة صحيفة الشارع في المحاكم المتخصصة بقضايا الإرهاب . وتعدُ صحيفة الشارع أول صحيفة تُحاكم في محكمة جنائية متخصصة .

وفي 31 أكتوبر، قضت المحكمة الخاصة بالصحافة والمطبوعات بالحبس لمدة عام على رئيس تحرير صحيفة المصدر الأسبوعية المستقلة سمير جبران ومنعه من مزاولة الصحافة لمدة عام؛ كما قضت بحبسِ صحفيٍ آخر لمدة عاميين

وحظره من ممارسة الصحافة لمدى الحياة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية . وكان الحزب الحاكم قد رفع قضيةً ضد صحيفة المصدر لنشرها مقالاً لهذا الصحفي بعنوان "سلاح اليمن للدمار الشامل" في إشارةٍ إلى الرئيس علي عبد الله صالح .

وقعت العديد من الحالات المماثلة من المضايقات والترهيب ضد الصُحفيين في عامي 2007 و 2008 .

لم يتم استنساخ أي صحف حكومية جديدة خلال العام . ففي عام 2005 ، وفي محاولة لمواجهة المعارضة، قامت عناصر مقربة من الحكومة أو الأجهزة الأمنية باستنساخ صحيفتي الشورى والثورة . فقد قامت الحكومة بنشر صحيفتين بنفس اسمي وحجم خطوط وألوان صحيفتي الشورى والثورة ؛ حيث تضمنت الصحيفتين المستنسختين أخباراً ومقالات أكثر موالاةٍ للحكومة . وتوقفت صحيفة الثوري المستنسخة عن الصدور بعد عدة أسابيع من استنساخها في عام 2005 ؛ لكن صحيفة الشورى المستنسخة استمرت في الصدور بحلول نهاية العام .

قام مسئولون في الجمارك في كثيرٍ من المرات بمصادرة المطبوعات الأجنبية التي اعتبروها إباحية أو غير مقبولة بسبب محتواها الديني أو السياسي . أفادت بعض التقارير خلال العام بأن السلطات فرضت رقابة على المطبوعات الأجنبية وحظرت تلك التي اعتبرتها مضرةً بالمصالح الوطنية .

ويُتطلب من مؤلفي الكتب الحصول على تصريح من وزارة الثقافة من أجل النشر، وكذا تقديم نسخ من مؤلفاتهم للوزارة . ويرفض الناشرون أحياناً التعامل مع المؤلف الذي لم يحصل على تصريح من الوزارة . وافقت وزارة الثقافة على التصريح لأغلب الكتب المُقدمة، لكن تخلل تلك الموافقات فترات تأخير طويلة ومتكررة . أفادت تقارير بأن كلاً من وزارة الثقافة وجهاز الأمن السياسي قد راقبا وفي بعض الأحيان صادرا كتباً من المحلات بعد نشره . كما استمر الحظر المفروض على ناشري الكتب الذين يوزعون كتباً تأيد المذهب الزيدي الشيعي أو تلك الكتب التي تعد إباحية . ونفت الحكومة إخضاع وسائل الإعلام للرقابة من قبلِ أي جهازٍ أمني .

حرية الإنترنت

قامت الحكومة بالحد من استخدام شبكة الإنترنت من خلال الحجب المتقطع لبعض المواقع السياسية والدينية والمواقع التي اعتبرتها منافية للأخلاق . وردت تقارير عن قيام الحكومة خلال العام بحجب عدد من المو قع الالكترونية الإخبارية المُستقلة والمُعارضة، مثل موقع الشورى نت والاشتراكي نت، وكذا المواقع الإخبارية المستقلة الخاصة بصحيفة الأيام وصحيفة المصدر وصحيفة الوسط . كما حجبت الحكومة موقع عدن برس الإخباري وهو موقع يقوم بتغطية المظاهرات في الجنوب، كما زُعم قيام الحكومة بحجب واستبدال محتوى موقع اليمن الحر الذي يغطى الأحداث في محافظة صعد .

ووفقاً لمنظمة صحفيات بلا قيود تم اختراق موقع البيضاء برس الإخباري في 8 فبراير وتدمير قاعدة بياناته بسبب تغطيته للأحداث السياسية الحرجة في البلد .

وفي 30 مايو، تم اختراق الموقع الإخباري التابع الحزب الحق نيو أم) وحذف روابطه ونشر مقال ضد حزب - ق في نفس الموقِ .

وقدر الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في شهر أغسطس أن عدد مستخدمي الإنترنت في البلد في عا 2008 وصل ثلاثمائة وس ين ألف 370،000) مستخدم أي ما يعادل 6،1 من سبة تغطية الاتصالات). لم يستطع الكثير من الناس تحمل تكاليف استخدام الانترنت أو لم يكونوا على معرفة بالمعدات والخدمات اللازمة لاستخدام الانترنت . وكان تصفح الانترنت متاحاً من المنازل ومقاهي الانترنت في المناطق الحضرية الرئيسي .

قامت الحكومة بالحد من محتوى لانترنت الذي يمكن لمواطنيها تصفحه وذلك باستخدام تقنية المصفيات المتوفرة تجارياً والتحكم بالشركتين المزودتين لخدمة الانترنت وهما شركة يمن نت وشركة تيليمن وذلك عبر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . واشتكت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية أخرى قيام الحكومة بفرض قيود على ما يكت ه الم حفيون وكيفية استخدام المواطنين للإنترنت باستخدام تكتيكات متنوعة للترهيب .

الحرية الأكاديمية والأحداث الثقافية

قامت الحكومة بالحد من الحرية الأكاديمية بدعوى منع تسييس حرم الجامعات . وحاولت الأحزاب السياسية مراراً التأثير على التعيينات الأكاديمية وعلى انتخابات الأساتذة والطلاب . وتواجد مسئولون في الأمن في حرم الجامعات في المنتديات الفكرية خلال العام . يوجد مكاتب دائمة لمندوبي جهاز الأمن السياسي في حرم الجامعات . وقد راقب مخبرو الحكومة أنشطة أساتذة الجامعات والطلاب، خاصةً أولئك الذين زُعم انتمائهم إلى أحزاب معارضة . وتحرت السلطات عن الوضع السياسي للأساتذة والمعيدين المحتمل تعيينهم في الجامعات . كما أظهرت السلطات محاباة أعضاء ومؤيدي حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم عند التوظيف .

في شهر ديسمبر، أوقفت السلطات الدكتور عبد الله الفقيه أستاذ العلوم السياسية وأحد أبرز الأكاديميين في البلد، عن التدريس في جامعة صنعاء لاعتبار محاضراته مسيئة للرئيس . وفي وقت سابق من العام، حظر جهاز الأمن السياسي مؤقتاً كتاباً للدكتور الفقيه حول المواطنة السياسية في البلد لاعتباره مثيراً جداً للجدل .

فرضت السلطات وبشكلٍ متقطع حظراً على هيئات الطلاب الجديدة في جامعة صنعاء . وقالت مصادر مُعارضة إن السلطات لم تطبق هذا القانون على الهيئات الطلابية التابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام .

ب حرية التجمع والانتماء السلميين

حرية التجمع

يكفل القانون حرية التجمع؛ إلا أن الحكومة قامت بالحد من ممارسة هذا الحق على أرض الواقع . فرضت الحكومة الحصول على تصاريح لتنظيم المظاهرات، وكانت تصدر هذه التصاريح بصورة روتينية . وقام مخبرو الحكومة بمراقبة الكثير من اللقاءات والتجمعات .

ومنعت الحكومة وأفشلت بعض المظاهرات بدعوى منعها من التحول إلى أعمال عنف شغب .

في 26 مايو، منعت قوات الأمن في مدينة المكلا مظاهرةً دعت لدعم الحقوقي المعتقل فؤاد راشد؛ كما احتجزت واستجوبت العشرات من المحتجين .

وفي 6 أكتوبر، قام أفراد من الجيش بالاعتداء على الصحفية والناشطة الحقوقية توكل كرمان وناشطين آخرين أثناء محاولتهم تفريق اعتصام للتضامن مع حرية الصحافة . وقام أفراد الجيش بأخذ لافتات المتظاهرين وتحطيم آلات التصوير التابعة لهم .

وفي 22 أكتوبر، اعتقلت الشرطة عشرين (20) شخصاً في محافظة تعز عندما حاولوا تنظيم مظاهرة تدعو إلى زيادة التنمية في المحافظة . وقالت الحكومة إنه لم يكن لدى المتظاهرين تصريحاً مناسب .

وفي 30 نوفمبر، حظرت الشرطة مظاهرات نظمتها حركة الاحتجاج الجنوبية احتفالاً بانسحاب المملكة المتحدة من شطر الجنوبي من البلد عام 1967 . وقالت الحكومة إنها فرضت الحظر بعد أن قُتل شماليّين أثناء سفرهما عبر الجنوب في الأيام التي سبقت الاحتجاجات المقرر . كما اعتقلت الشرطة مئات الأشخاص الذين كانوا يخططون للمشاركة في هذه المظاهرات .

وخلال العام نمت حركة الاحتجاج الجنوبية والتي بدأت في عام 2007 بمجموعة من المتقاعدين قسرياً من العسكريين والمدنيين من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة لتشكل تحالفاً سياسياً واسع النطاق في جميع أنحاء المحافظات الجنوبية . فقد تنامت الدعوات المتزايدة لهذه الحركة المتوسعة للانفصال عن الحكومة المركزية بصنعاء، ونظمت عشرات المظاهرات السلمية دعماً لقضيتها . ورداً على حركة الاحتجاج الجنوبية قامت الحكومة بتنفيذ حملات اعتقال جماعية قبل وأثناء المظاهرات التي نظمتها حركة الاحتجاج الجنوبية، كما أطلقت النار مراراً على المتظاهرين على مدار العام .

في عام 2008 حاولت قوات الأمن تفريق مظاهرات سياسية سلمية في المحافظات الجنوبية باستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية . وقد وقعت أحداث مشابهة خلال أحد الاحتجاجات في محافظة عدن مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عشرة آخرين . كما استخدمت قوات الأمن نفس الإجراءات ضد اعتصام في محافظة الضالع في شهر مارس ومهرجانات حاشدة في محافظتي عدن والضالع في شهر يوليو .

حر ة الانتماء

ينصّ القانون على حرية الانتماء، واحترمت الحكومة ظاهرياً هذا الحق على أرض الواقع؛ إلاّ أنّ الحزب الحـــاكم استمر بالسيطرة على منظمات مهنية من خلال التأثير على عمليات الانتخابات الداخلية فيها والإعانات الماليـــ . ووفقاً لمراقبين محلّيين وصل عدد المنظّ ات غير الحكوميّة المعترف بها قانونياً والعاملة في البلد والمستقلّة عن الحـــزب الحاكم إلى حوالي عشرين 20) منظم .

يتعين على كل الجمعيات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، التسجيل سنوياً لدى إحدى الوزارات الأربع التالية وهي : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل و وزارة الثقافة أو وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم الفني والتدريب المهني . ووفقاً لوزارة حقوق الإنسان، تعاونت الحكومة وبدرجاتٍ متفاوتة وفقاً لنوعية القضايا مع منظمات المجتمع المدني والبالغ عددها أكثر من ستة آلاف 6000) منظمة بما في ذلك منظمات غير حكومي . وقد مُنحت كـــل الجمعيات المسجلة ووفقاً للقانون معونات مالية سنوية؛ إلا أن بعض المنظمات مثل نقابة الصُـحفيين اليمنـــيين ، ذكرت أنها لم تتلق معوناتها المالية للعام السابق . أوردت تقارير قيام بعض الوزارات بمضايقة منظمات غير حكومية تنتقد الحكومة بحرمانها من ا سجيل السنوي والإعانة المالي . على عكس العام الماضـــي، قامـــت وزارة الشـــؤون الاجتماعية والعمل في شهر يوليو بتسجيل منظمة هو) لفترة تجريبية مدتها خمسة أشه . كما جددت الســـلطات في شهر مارس، وبعد عدة أشهر من الرفض المتو صل، تصريح منظمة صحفيات بلا قيو . وكثيراً ما تقد منظمتي هو) وصحفيات بلا قيود الحكوم .

وفي ء 2007 ، تم حل حزب الحق بدعوى مخالفته لقانون الأحزاب السياسي . وزعم مراقبون من المجتمع المـــدني أن إلغاء الحكومة لحزب الحق كان بسبب صلته بالمتمردين الحوثيين وتوجهاته الزيدي . و لم يتم حـــل أي حـــزب سياسي خلال العا .

- : الحرية الدينية

لا يحمي الدستور كما لا يمنع الحرية الدينية . وقد احترمت الحكومة وبشكلٍ عام الحرية الدينية عملياً؛ لكن وجد هناك الكثير من الانتهاكات والقيو . وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل التشريعات .

انخفض احترام الحكومة للحرية الدينية خلال العا . سمحت الحكومة، وللمرة الثانية على التوالي، لأهل محافظة صعدة بالاحتفال بيوم الغدير؛ وهو عيد يحتفل به بعض الشيع . وقد أدت إجراءات الحكومة لمواجهة تصاعد العنف السياسي للحد من بعض الممارسات الدينية، لاسيما تلك الخاصة بتمرد الحوثيين في محافظة صعدة الشمالية .

وقال نشطاء في المجتمع أن الحكومة انخرطت في العديد من ممارسات التمييز ضد الزيديين، بما في ذلك الإغلاق القسري للمساجد والمدارس واستبدال الأئمة الزيدين بعلماء سُنه؛ علاوةً على الاعتقالات الواسعة للعلماء والأئمة والأشخاص ذوي الألقاب الزيدية . و ذكر النشطاء أيضاً قيام مسئولين من جهازي الأمن القومي والأمن السياسي وبشكلٍ عام بمراقبة الخطب في المساجد الزيدية بصنعا .

وأورد تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس و تش عا 2008 وبالتفصيل ممارسات مشابهة منها قيام الحكومة بالضغط على العل اء والوعاظ الهاشميين في المعاهد والمساجد الدينية الزيدية . ففي 2008 وثقت منظمة هيومن رايتس و تش أربعة عشر 14) حالة اعتقال والتي بدا فيها أن الهوية الهاشمية أو كون العالم أو الواعظ هاشمياً هو السبب الأساسي للاعتقال .

وردت تقارير قيام الحكومة بالحد من ساعات فتح المساجد المتاحة للعامة، كما أعادت تعيين بعض الأئمة الـذين يعتقد اعتنـاقهم الأيدلوجيـة الشـيعي أو المـذهب الزيـدي واسـتبدلتهم بوعـاظ شـافعين أو سـلفيين .

تمتّع غير المسلمين بحرّية العبادة وارتداء الملابس أو الرموز الدينية الخاصة بهم وفقـاً لمعتقـداتهم ؛ إلاّ أنّ الشـريعة الإسلامية ووفقاً لتفسيرات الحكومة، تحرّم التحوّل عن الإسلام كما تحظّر على غير المسلمين الدعوة لاعتناق ديـن غير الإسلام . قامت الحكومة بتطبيق هذا التحريم . كما فرضت الحكومة الحصول على تصريح لبناء دور العبـادة بكل أنواعها . ويمنع الدستور غير المسلمين من الترشح لمناصب منتخبة؛ إلا أنه يُجيز لهم الاقتراع .

وبموجب تفسير الحكومة للإسلام، يعتبر تحول المسلم إلى دين آخر ردّة، وهو جريمة ترى الحكومـة أن عقوبتـها الإعدام . وردت بعض التقارير عن اعتقالات متصلة بالتبشير والردة خلال العام .

ولم تتوفر مزيد من المعلومات بحلول نهاية العام حول قضية اعتقال أحد الأشخاص والذي اعتنق المسيحية بمحافظة الحديدة في عام 2008 مع اثنين من زملائه بتهمة الترويج للمسيحية وتوزيع الإنجيل ؛ والذين نقلوا بعـدها إلى أحد السجون بصنعاء .

ولم تتوفر معلومات جديدة حول قضية يونيو 2008 لسبعة من البهائيين اليمنيين وأربعة إيرانيين وعراقي) والـذين تم اعتقالهم وأمرهم بمغادرة البلد وإلا سيتم ترحيلهم .

لا تحظّر السياسة الرسميّة للدولة أو تحدّد عقوبة لحيازة مواد دينيّة غير إسلاميّة؛ إلاّ أنّ تقارير أوردت خلال الأعوام السابقة تعرض أشخاص للمضايقة والاحتجاز المؤقّت لحيازتهم مواد دينيّة بنيّة التبشير .

احتفل المسيحيون الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس الإثيوبيون واليهود والبهائيون بطقوسهم الدينية بـدون تدخل الحكومة .

وفرت المدارس الحكومية دروساً في الدين الإسلامي دون سواه؛ إلا أن معظم غير المسلمين كانوا مـن الأجانـب الذين ارتادوا المدارس الخاصة . وقد قامت مدارس اليهود الخاصة بتدريس اللغة العبرية والديانة اليهودية .

أغلقت الحكومة في عا 2007 ألف وخمسمائة 500) مدرسة مما رفع مجمل عدد المدارس التي أغلقت بحُجة عدم تقيدها بمتطلبات التعليم الرسمي أو لترويجها يديولوجية الميليشيات . وردت تقارير عن استمرار قيام الحكومة بإغلاق عدد غير معروف من المدارس خلال العا . ووردت تقارير عن قيام وزارة الأوقاف والإرشاد بافتتاح مدارس معتمدة من الحكومة في نفس المناطق التي أغلقت فيها مدارس من قبل . ومنعت الحكومة المدارس الخاصة والحّومية من القيام بتدريس مواد دراسية خارج المنهج المعتمد رسمي .

وقد قامت الحكومة بترحيل طلاباً أجانب كانوا يدرسون في مدارس دينية غير مرخصة . ووردت تقارير موثوقة عن قيام السلطات بحضر نشر بعض المواد التي تروج للإسلام الزيدي الشيعي .

وذكرت وزارة الأوقاف والإرشاد أنها عقدت عدة دورات تدريبية وورش عمل استهدفت الأئمة ورجال دين آخرين بهدف تشجيع الاعتدال والتسامح .

التعسف والتمييز في المجتمع

عملت الضغوط المجتمعية على استثناء المواطنين اليهود في البلد، والذين يقل عددهم عن مائتين وخمسين 250) شخصاً من تبوء بعض الوظائف، كما أنه لا يسمح للمواطنين اليهود بالخدمة في الجيش أو الحكومة الفدرالية .

استمرت الحوادث المنفردة المناهضة للسامية خلال العا . وقد قام ما يقارب المائة 100) يهودي من بين مائتين وخمسين 250) يعيشون في محافظة عمران بمغادرة البلد خلال العام بسبب الارتفاع الملحوظ في العنف والمضايقات من قبل جيرانهم المسلمين .

وواجه السكان اليهود في ريدة وبيت هراش في محافظة عمران أعمال عنف وتهديدات ومضايقات مستمرة من قبل جيرانهم المسلمين . وفي عا 2008، أطلقت رصاصة على خزان ماء فوق سطح أحد البيوت بينما كان أحد أفراد العائلة على السطح . وقد حققت السلطات الحكومية في الحادث، واعتقلت الجاني، والذي تم حبسه لعدة أشهر .

وفي شهر ديسمبر من عا 2008، زُعم أن متطرف ديني قام بقتل موشيه يعيش نهاري، وهو عضو بارز في المجتمع اليهودي ومدرس في منطقة ريد . قامت السلطات وعلى الفور باعتقال الرجل المتهم بالقتل ومحاكمته في محكمة

محلية هنال . وفي شهر أبريل أدانت المحكمة القاتل، وحكمت عليه بدفع غرامة مالية، كما أرسلته إلى مصحة للأمراض العقلية لتلقي العلاج . وقامت محكمة الاستئناف بالحكم عليه بالإعدام في شهر يونيو، إلا أن القضية مازالت قائمة بحلول نهاية العا . وفي الأسابيع التي أعقبت جريمة القتل، لم يتمكن اليهود من مغادرة منازلهم، كما توقف أطفالهم عن الذهاب إلى المدرسة خوفاً من وقوع المزيد من العنف . وبعدها بدأ العديد من اليهود بالتخطيط لمغادرة البلد .

وفي شهر ديسمبر من عا 2008 ، أُلقيت عبوة متفجرة على حدى بيوت اليهو . وبدا أن الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على زيادة الإجراءات الأمنية على ما تبقى من السكان اليهود؛ كما أنه لم يتم وبشكلٍ عام معاقبة مرتكبي أعمال العنف ضد اليهو .

وفي عا 2007 ، تم نقل ا تمع اليهودي التاريخي في صعدة والمكون مر 45 يهودياً، ن صعدة إلى صنعاء بعد أن قام أحد الحوثيين بتهديده . وقد ظلت هذه المجموعة تحت حماية الحكومة في صنعاء منذ هروبها من منازلها . وفي شهر أبريل من عا 2008 ، دخلت مجموعة من الرجال بيتين في محافظة صعدة تعود ملكيتهما لأحد اليهود بصنعاء، وقاموا بالعبث بمحتوياتهما وتدميرهما . ويعتقد أن الذين قاموا بذلك هم من المتمردين الحوثيين .

وخلال العام، استمر الزيديو ، خاصةً أولئك المتواجدون في محافظات صنعاء وعمران وصعدة الشمالي ، عن ا فادة عن تعرضهم للمضايقات والتمييز من قبل الحكوم . وقد وردت تقارير عن قيام الحكومة باستبعاد الأئمة الزيديين من مناصبهم في المساجد ومراقبة خطبهم، وتج هلها للمواد التشويهية التي تنشرها المراكز السلفية ضد الزيديين . وردت تقارير حول استهداف السلطات ومضايقتها أُسر السادة الزيديين والذين يُعتقد أنهم من سلالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم).

للاطلاع على ا زيد من التفاصيل، نظر تقرير الحريات الدينية في العالم لعا 2009 على الرابط التالي : www.state.gov/g/drl/rls/irf/

حرية التنقل والمهجّرين داخلياً وحماية اللاجئين ومجهولي الهوية

ينص القانون على حرية ا نقل داخل البلد وكذا حرية السفر الخارج والهجرة، وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق مع بعض القيو . وقد عملت الحكومة عل الحد من حرية تنقل النساء والأجانب والسياح . وفُرض على الأجانب

والسياح الحصول على إذن من الحكومة قبل مغادرة البلد . وأعاقت الحكومة أيضاً التنقل المحلي برفضها إصدار تصاريح سفر إلى مناطق اُعتبرت خطير ، كما قام الجيش وقوات الأمن بإقامة نقاط تفتيش على الطرق الرئيسي . وقد مثل الأشخاص النازحين مشكلة كبيرة في أنحاء المحافظات الشمالي .

عمد بعض أفراد القبائل المسلّحين مراراً في بعض المناطق إلى إقامة نقاط تفتيش خاصّة بهم أو بجانب مسئولي الأمن والشرطة؛ كما أخضعوا المسافرين للمضايقات الجسدية والابتزاز والسرقة .

ووفقاً للقانون، طلب مسئولو الحكومة من النساء الحصول على إذنٍ من أحد أقربائهن الذكور قبل التقدم بطلب استخراج جواز سفر أو مغادرة البلد . وأكدت إحدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة أن بوسع الزوج أو أحد الأقرباء الذكور منع المرأة من مغادرة البلد، وأن السلطات طبقت هذا الإجراء وبشكلٍ صارم عند سفر النساء مع الأطفال . ووردت تقارير خلال العام عن قيام السلطات بإرجاع عدةَ نساء من المطار لعدم حوزتهن على إذنٍ بالسفر من أحد أقربائهن الذكور أو لأنهن لم يكن بصحبه أحد أقربائهن الذكور .

وغالباً ما طلب مسئولون أمنيون في نقاط التفتيش الحكومية من المهاجرين واللاجئين المسافرين داخل البلد إبراز ما يثبت أنهم مقيمون أو لاجئون . ووردت تقارير عند عدم احترام المسئولين في بعض الأوقات للوثائق الرسمي .

يحظر القانون النفي القسري، و لم ترد تقارير عن حدوث حالات نفي قسري خلال العام .

واستمرّت الحكومة خلال العام في ترحيل عدد غير معروف من الأجانب الذين يدرسون في مدارس دينيّة إسلاميّة والذين يُعتقد وجودهم في البلاد بصورة غير قانونية . ادعت الحكومة بالاشتباه بتحريض أولئك الأشخاص على العنف أو الانخراط في أعمال إجراميّة عبر الترويج للتطرّف الديني . واستخدمت الحكومة القوانين القائمة التي تتطلب من الأجانب التسجيل لدى الشرطة أو سلطات الهجرة خلال فترة شهر من وصولهم إلى البلد .

المُهجّرين داخلياً

اندلعت الجولة السادسة من القتال الذي دام خمس سنوات في محافظة صعدة بين الحكومة ومجموعة المتمردين بقيادة عبد الملك الحوثي في شهر أغسطس، واستمر بحلول نهاية العام . وبالرغم من عدم وجود تقديرات تقريبية موثقة،

يقدر عدد الذين شُردوا جراء القتال في محافظة صعدة بعشرات الآلاف (انظر القسم الأول، الفقرة ١٠). وقدر مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الذين نزحوا في أربع محافظات شمالية وهي صعدة وحجة وعمران والجوف بأكثر من مائة وخمسة وسبعون ألف وأربعمائة (175،400). ويعيش معظم النازحين خارج مخيمات اللاجئين الرسمية حيثما وجدوا المأوى سواءً تحت الأشجار أو الجسور أو المباني المدرسية. نشب القتال ولأول مرة في مدينة صعدة؛ وهي منطقة تجمع النازحين القادمين من المناطق الريفية. قامت كل من الحكومة والمتمردين الحوثيين، والذين سيطروا وفقاً للصحفيين على معظم الأراضي في صعدة، بالحد من الوصول إلى مدينة صعدة مما حال دون وصول الإمدادات الغذائية والطبية إلى النازحين. ولم يتمكن النازحون من العودة إلى ديارهم بحلول نهاية العام. أفاد الصحفيين أن العديد من النازحين كانوا تضوروا جوعاً وافتقروا إلى المتطلبات الأساسية مثل المياه النظيفة والغذاء والدواء. وأفادت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن الأطفال النازحين قد ظهرت عليهم علامات سوء التغذية المزمنة وأنهم لم يرتادون المدارس.

حماية اللاجئين

الدولة هي طرف في اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 لم تمتلك الحكومة قانوناً وطنياً يتناول منح وضع لاجئ أو لاجئ سياسي وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، كما لم تنشئ الحكومة نظاماً لتوفير الحماية للاجئين. وفي بعض الأوقات قامت الحكومة عملياً بتوفير الحماية للأشخاص لمنع إعادتهم لإكراه إلى بلد يخشى فيه تعرضهم للاضطهاد. واستمرت الحكومة في منح الصوماليين الذين وصلوا إلى البلد بعد عام 1991 وضع لاجئ. ويجب أن يخضع طالبي اللجوء من غير الصوماليين لإجراءات فردية تجريها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار بخصوص منحهم وضع لاجئ، وذلك لعدم قدرة الحكومة على القيام باتخاذ قرارات بخصوص منح وضع لاجئ لوحده. ومنذ عام 2007 شككت الحكومة في قدرة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على اتخاذ القرارات الخاصة بمنح اللجوء لغير الصوماليين. وقامت سلطات الهجرة بترحيل بعض غير الصوماليين بدون تمكين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من فحص حالاتهم. ووفقا لتقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس واتش خلال العام لم تصدر الحكومة أي وثائق لطالبي اللجوء غير الصوماليين استمرت الحكومة بتوفير الحماية المؤقتة لآلاف الأشخاص القادمين من العراق وإقليم دارفور في السودان والذين ربما لم يكونوا مؤهلين كلاجئين. ومع هذا فقد وردت تقارير عن حدوث عمليات ترحيل. وردت تقارير أخرى عن قيام السلطات بحرمان بعض العراقيين من الدخول مرةً أخرى إلى البلد وهكذا منعهم من لم شملهم بأسرهم.

سمحت السلطات وبشكلٍ عام للاجئين بالعمل والسفر بحرية داخل البلد، إلا أنهم واجهوا بعض الصعوبات . وردت تقارير عن رفض توظيف اللاجئين وعدم السماح لهم من عبور نقاط التفتيش لعدم حيازتهم للوثائق القانونية المطلوبة . كما التحق الأطفال اللاجئون بالمدارس المحلية، إلا أن عدد المرافق كان محدوداً و لم يلبي الاحتياج بشكلٍ كامل .

وقعت الحكومة والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في عام 2005 مذكرة تفاهم لإقامة ستة مراكز لتسجيل اللاجئين وتوفير حماية قانونية أكثر لهم . وحتى اليوم تم افتتاح مركزاً واحداً فقط من هذه المراكز بصنعا . وتقوم لمفوضية العليا للاجئين بإدارة ثلاثة مراكز استقبال للاجئين في جنوب البلد، تم افتتاح أحدثها في شهر مارس . وقد تقلصت أعمال المضايقات والإساءات التي ارتكبتها قوات الأمن في مخيم للاجئين الصوماليين في 2006 وذلك عقب تغيير قائد قوة الأمن . وقد سجن بعض طالبي اللجوء لمحتملين بينما كانت حالاتهم عالقة لدى المفوضية العليا للاجئين، والتي لم تتمكن من الوصول المنتظم إلى هؤلاء اللاجئين . أطلقت السلطات وبشكلٍ عام سراح اللاجئين من السجون عند استكمال المفوضية العليا للاجئين الإجراءات الخاصة بهم .

القسم الثالث : احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم

يكفل القانون الحق للمواطنين في تغيير حكومتهم سلمياً من خلال انتخابات دورية قائمة على حق الاقتراع العام؛ إلا أنه وجدت بعض القيود في الممارسة العملية . يتمتع الرئيس، والذي يحكم البلد منذ عام 1978 ، بسلطة صناعة القرار . ويقوم الرئيس بتعين رئيس الوزراء، الذي يرأس مجلساً وزارياً يضم 35 وزيراً يختارهم الرئيس . وقد تم آخر تعديل وزاري في شهر مايو عام 2008 . عملياً هيمن الرئيس، بالاشتراك مع حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، على الحكومة . ويحق للرئيس حل مجلس النواب الذي تمثلت فيه ثلاثة أحزاب . و لم يشكل مجلس النواب ثقلاً موازناً فعالاً أمام السلطة التنفيذية .

الانتخابات والمشاركة السياسية

تم تأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في شهر إبريل لمدة عامين في اتفاقية وقعت بين حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم والأحزاب الستة المعارضة أحزاب اللقاء المشترك) في شهر فبراير؛ وذلك بعد عدم اتفاق الجانبان على إصلاح النظام الانتخابي . ونتيجة لهذا الاتفاق قام مجلس النواب بالتصويت رسمياً في شهر أبريل لتمديد مدته البالغة ستة أعوام لعامين آخرين من أجل تفادي خرق الدستور .

وفي شهر ديسمبر، أجرت الحكومة انتـ ابات تكميلية تم الإعداد لها على عُجالة وذلك لشغل اثـــني عشـــر 12) مقعداً برلماني . وقد قاطعت أحزاب اللقاء المشترك هذه الانتخابات . وفاز حزب المؤتمر الشـــعبي العـــام الحـــاكم بـــعشرةٍ 10) مقاعد، بينما فاز مرشحيّن مستقليّن بالمقعديّن الآخريّ .

وفي شهر ماي 2008 ، قا ت المجالس المحلية بانتخاب محافظين في واحد وعشرين 21) محافظة . ولقد تم اقتـــراح فكرة انتخاب المحافظين، الذين كان يعينهم الرئيس في السابق، كخطوة مهمة نحو تحقيق اللامركزية في الســـلط . ولقد أسفر تأثير الحزب الحاكم في أغلبية المجالس المحلية ومقاطعة المعارضة إلى ستمرار سيطرة الحزب الحاكم على مناصب المحافظي .

وفقاً لتقرير أصدرته منظمة دولية غير حكومية، جرت الانتخابات التكميلية في محافظتي عدن وإبّ في عا 2007 بطريقة سلمية ومنظمة بشكلٍ عام مع وجود القليل من الخروقات حول أماكن تصويت النسا .

ووفقاً لمراقبين محليين ودوليين، كانت انتخابات سبتمبـ 2006 الرئاسيّة والمحلّية مفتوحة وتنافسيّة، كما شـــكّلت تحسُّناً مقارنة بالانتخابات السابقـ . فلأوّل مرّة نافس مرشـ حو المعارضة في الانتخابات الرئاسيّة وحظـــوا بتغطيـــة متساوية في وسائل الإعلام الحكومية المرئية والمسموعة والمقروء . ومع هذا ظهرت مشاكل في عمليـــة تســـجيل الناخبين وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفرز الأصوات بالإضافة إلى حوادث متفرّقة مـــن العنـــف المصـــاحب للانتخابات واستخدام موارد الدولة لصالح الحزب الحاكـ .

تم انتخاب علي عبد الله صالح رئيساً لولاية مدتها سبع سنوات بـــنسبـ 77 % من نســـبة المقتـــرعين في ثـــاني انتخابات رئاسية مباشرة في البلـ . وحصل مرشّح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان علي 22 % من نســـبة المقترعي . بينما حصل كلُ من المرشّحين الباقين المعارضين والمستقلّين الثلاثة على أقلّ مر 1 %. ووفقـــاً للجنـــة العليا للانتخابات والاستفتاء، قد شارك في الانتخابات حوالِ 5 % من الناخبين المؤهّلين بينـــهـ 42 % مـــن النسا .

وصفت منظّمات غير حكوميّة دوليّة وبعثة المراقبة التابعة للاتّحاد الأوروبي الانتخابات بأنّها خطوة مهمّة وغـــير مسبوقة في تطوّر الديمقراطية في البلـ . وقد أشارت البعثة الأوروبيّة إلى نّ حزب المؤتمر الشعبي العام قد حصل على

أفضليّة انتخابيّة غير عادلة لأنّ موارد الدولة الهامة وضعت تحت تصرّف مرشّحيه خلال الحمـــلات الانتخابيـــ . وبالرغم من المخالفات الانتخابيّة التي أعربت المعارضة عن أسفها لحدوثها، إلا أنّها وصفت الانتخابـــات كـــأول انتخابات تنافسية حقيقية في تاريخ البلد . وخلافاً للأعوام السابقة، لم يفد المراقبون الدوليّون والمحلّيون عن وجـــود صعوبات كبيرة في دخول مراكز الاقتراع أو حول إعداد تقاريرهم .

أفادت منظّمة غير حكوميّة دوليّة أنّ عمليّة تسجيل الناخبين في شهر أبريل 2006 قد شابها نقص التدريب لدى الهيئة الإدارية وتسجيل عدد كبير من الناخبين دون السن القانونيّة وتدخّل المسئولين الأمنيّين . وقد رفض تحـــالف المعارضة أحزاب اللقاء المشترك " المشاركة في عمليّة تسجيل الناخبين نظراً لادّعاءات تحيّز اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء . وعليه قامت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بتوظيف أفراداً في فترة قصيرة ولم تتمكّن من تدريبهم تدريباً مناسباً قبل البدء بعملية تسجيل الناخبين .

لم يتمّ إعطاء أحزاب المعارضة أو الدوائر المحلّية نسخة إلكترونيّة قابلة للبحث من كشوفات الناخبين لتتمكّن مـــن التحقّق من كشوفات الناخبين قبل البدء بالانتخابات . وردت تقارير عن قيام اللجنة العليا للانتخابـــات بشـــطب أسماء ناخبين مؤهّلين من كشوفات الناخبين عن طريق الخطأ في العديد من الدوائر الانتخابية . بالإضافة إلا ذلك تم إعادة تقسيم العديد من الدوائر الانتخابيّة قبل شهرٍ واحد من إجراء الانتخابات بطريقة اعتبرت من قبـــل الكـــثير منحازة لمصلحة الحزب الحاكم . كما لم يتم فرز الأصوات في انتخابات المجالس المحلّية في بعض الدوائر أو لم يـــتم حمايتها بعد الفرز .

ينصّ القانون على أنّ تكون الأحزاب السياسية منظمات وطنية قابلة للاستمرار، وألا تقتصر عضويتها على منطقة محدد . ويحظر الدستور تأسيس أحزاب تتنافى مع الإسلام أو تتعارض وأهداف ثورة البلد أو تنتـــهك الالتزامـــات الدولية للبلد . وينص القانون على أنّ يظم كل حزب وعلى الأقل 75 عضواً مؤسساً , 2500 عضو . كمـــا لا يُسمح بتأسيس الأحزاب بناءً على أُسسٍ مناطقية أو قبلية أو طائفية أو طبقية أو مهنية أو جنسية أو عرقية . ويحـــق للمرشحين من أي حزب إعلان ترشّحهم في الانتخابات . قدّمت الحكومة الدعم المالي لمعظم الأحزاب السياســـية 23 بما في ذلك مبلغاً ضئيلاً لنشر صحف الأحزاب .

ظل حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الحزب المهيمن منذ توحد الشمال حيث يُسيطر على 238 مقعداً مـــن أصـــل 301 في مجلس النواب . ويسيطر حزب الإصلاح وهو أكبر أحزاب المعارضة على 46 مقعداً في مجلس النـــواب .

وأحياناً شوهت القبلية المشاركة السياسية وأثرت على تشكيل الحكومة المركزي . وأشار مراقبون أنّه غالباً ما كان يتم اختيار أشخاص لـ رشح لمنصبٍ ما أو تعينيهم لشغل مناصب في وزارات معينة وفقاً لانتماءاتهم القبلي . وبما أن المناطق القبلية ما زالت تدار بنظام تعود السلطة فيه لشيخ القبيلة، فقد وردت تقارير عن قيام بعض زعماء القبائل بالتأثير على أفراد القبائل للتصويت لصالح مرشحين معينين .

وعلى الرغم من عدم وجود قيود رسمية تحد من مشاركة المعارضة، إلا أن الحكومة صعبت على بعض الأحـــزاب عملية التنظي . وبحلول نهاية العام، ظلت الحكومة متحفظة على أصول كبيرة للحزب الاشتراكي اليمني المعارض، بما في ذلك أراضٍ ومبانٍ صادرتها الحكومة بعد الحرب الأهلية في عا 994 . واتهم الـــرئيس علانيـــةً في عـــام 2005 حزبين صغيرين بمحاولة الإطاحة بالحكومة عبر إذكاء التمرد الحوثي . وقد استولى رجال مسلّحون علـــى مقرّ حزب اتّحاد القوى الشعبيّة وأُعيد تشكيل الحزب وبالقوة في ظلّ ظروف تكتنفها الشكو . وقام مســـلحون بالاستيلاء على مقر اتحاد الـ وى الشعبية وأعيد تشكيل الحزب تحت استخدام القو .

وقامت الحكومة في 2007 بحل حزب الحق بدعوى مخالفته لقانون الأحزاب السياسي . وأفاد مراقبون من المجتمع المدني أن إلغاء حزب الحق كان بسبب صلته بالمتمردين الحوثيين واتجاهاته الزيدي .

اقترعت النساء وشغلن مناصب ء مة، إلا أن الأعراف الثقافية الراسخة في التقاليد القبلية والتـــأويلات الدينيـــة حدت كثيراً من ممارسة النساء لهذه الحقوق). وشغلت المرأة مقعداً واحداً من مقاعد مجلس النواب التي تبلـ 301 مقعد . وشغلت ثلاث نساء مناصب وزارية هي وزيرة حقوق الإنسان ووزيرة الشـــؤون الا جتماعيـــة والعمـــل وقاضي في المحكمة العلي . قامت إدارة المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، والمسئولة عن معالجة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في العملية الانتخابية، بتنفيذ حملات توعية حول أهمية التصويت وآلياته قبل انتخابات سبتمبر 2006 . . رشحت 164 امرأة في الانتخابات لشغل مقاعد في المجالس المحلية، وفازت 38 منهن بهـــذه المقاعد . واتهم ناشطون في مجال حقوق المرأة ومرشحات لمجلس النواب الحـــزب الحـــاكم والســـلطات بتزويـــر الانتخابات ضد النسا .

و لم يشارك الكثير من الأخدام، وهم أقلية عرقية صغيرة تنحدر من ـ لالة أفارقة شرقيين، في العمليـــة السياســـية بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وبسبب التمييـ . لا يوجد أعضاء ينتمون إلى أقليـــات في مجلـــس النـــواب أو الحكوم .

القسم الرابع : الفساد الرسمي وشفافية الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية على مرتكبي الفساد الرسمي؛ إلا أن الحكومة لم تطبق هذا القانون بشكلٍ فعال، وكثيراً ما مارس المسئولون الفساد دون عقاب . وعكست مؤشرات البنك الدولي العالمية للحوكمة وجود مشكلة فساد خطيرة واعتقاد سائد بتفشي الفساد على كل مستوى وفرع من فروع الحكومة وأن المسؤولين الحكوميين وأعضاء مجلس النواب يستفيدون من الترتيبات الداخلية واختلاس الأموال .

ظلت المشتروات مصدراً منتظماً للفساد داخل السلطة التنفيذية . وتم إنشاء الهيئة العليا للمناقصات في عام 2007 لمراجعة المناقصات الحكومية والتي تصل إلى 213 مليون ريال (1،000،000 دولار) وتقييمها للشرعية . وقد نظمت الهيئة دورات تدريبية للمسئولين الحكوميين خلال العام .

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هو الوكالة الوطنية لمراجعة النفقات العامة والتحقيق بقضايا الفساد . قدمت الهيئة تقاريرها إلى مجلس النواب لكنها لم تجعل هذه التقارير متاحة للعامة ويقوم الرئيس بتعيين كبار مسئولي الجهاز المركزي . وفي القضايا التي تتعلق بفساد مسئولين رفيعي المستوى، قدم الجهاز تقاريره مباشرةً إلى رئيس الجمهورية، والذي يملك السلطة لنقض هذه التقرير . ومنذ إنشاء الجهاز في عام 999 تم فقط محاكمة مسئولين صغار بسبب الفساد . وقد اعتُبر أن العدد الحقيقي لقضايا الفساد وبشكل عام أعلى بكثير ممّا أفاد عنه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

وردت تقارير عن تفشي الفساد الصغير في كل مكتب حكومي تقريباً . غالباً ما يتوقع من المرشحين للوظائف أن يشتروا وظائفهم . وردت تقارير أن مفتّشي الدوائر الضريبية غالباً ما يخفّضون تقدير قيم الضريبية ليضعوا الفارق في جيوبهم . تلقى العديد من المسئولين الحكوميين رواتب لقاء وظائف لم يشغلوها أو على رواتبٍ متعددة على نفس الوظيفة .

تتضمن اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مجلساً للحكومة والمجتمع المدني وممثلين من القطاع الخاص . قام مجلس النواب في عام 2007 بانتخاب 11 عضواً للجنة الوطنية العليا لمكافحة الفساد . ويشغل كلُ من رئيس اللجنة ونائبه منصبيهما لمدة عامين ونصف حيث يمكن لهما أن يشغلا منصبيهما لفترة إضافية مماثلة (عامين ونصف) بعد موافقة اللجنة . كما يمكن لأعضاء اللجنة الاعتياديين أن يشغلوا مناصبهم لدورة واحدة فقط مدتها خمسة أعوام . لم تقم

اللجنة بالتحقيق في أية قضايا فساد رفيعة المستوى خلال العا . تم رسمياً اتهام شخصاً واحداً فقط من بين مائة 100) قضية فساد معلقة لدى اللجن . وأفاد مكتب المدعي العام، الذي يجري التحقيقات في القضايا المحالة إليه من اللجنة لوطنية العليا لمكافحة الفساد، أنه حقق في 2،400 حالة عا 2008 .

تم تأسيس برلمانين ضد الفساد يمن بال) في عا 2006 ، والتي تعدُ فرعاً لجماعة البرلمانيين العرب، وذلك لمحاربة الفساد من خلال عمل السلطة التشريعي . وتقوم يمن بال) بمراقبة أنشطة المؤسسات ضد الفس د مثل اللجنة العليا لمكافحة الفسا . كما تقوم يمن بال) بالإشراف وبشكلٍ محدود على أنشطته هذه المؤسسات . وقد حاولت يمن بال) أيضا بالدفع بقوانين مكافحة الفساد من خلال مجلس النواب . وخلال العام، عملت يمن بال) مع شبكات مكافحة الفسا في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في محافظات مأرب وتعز وعدن، كما أسست لجان محلية للمراقبة ورفع الوعي بمحاربة الفسا .

يتطلب القانون درجة من الشفافية وتمكين عامة الناس من الحصول على المعلومات، كما ينص قانون الصحافة والمطبوعات على حق الصحفيين في الحصول على تقارير ومعلومات حكومية، لكن وء ى أرض الواقع لم تقدم الحكومة إلا القليل من الإجراءات لضمان الشفافي . ويتطلب القانون الكشف لعامة الناس عن أصول وأملاك المسئولين الحكوميين، وقد عملت اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على تطبيق ذلك خلال العا . نشرت الحكومة القليل من المعلومات على شبكة الإ ترنت إلا أن عدداً قليلاً من المواطنين يمكنهم تصفح شبكة الإنترنت .

القسم الخامس موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عملت المجموعات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بدرجات متفاوتة من القيود الحكومية، حي ث قامت وبشكلٍ عام بالتحقيق ونشر استنتاجاتها حول قضايا حقوق الإنسان مع القليل من القيو . أفادت منظمات غير حكومية عدم تعاون وتجاوب المسئولين الحكوميين وبشكلٍ دائم مع وجهات نظر هذه المنظمات . ينظّم قانون المؤسّسات والهيئات تشكيل المنظّمات غير الحكوميّة ونشاط ها . وينظم انون الجمعيات والمنظمات تأسيس المنظمات غير الحكومية وإقامة نشاطاتها . ويعفي هذا القانون المنظمات غير الحكومية من الضرائب والرسوم، كما يفرض على الحكومة تقديم تبرير لرفض تسجيل أي منظمة غير حكومية؛ مثل أن يُفهم قيام منظمة ما بتقويض الدولة من خلال نشطتها . ويفرض هذا القانون أيضاً أن يكون لدى كل منظم 41 عضواً على الأقل حتى تتمكن من الاستمرار في العمل، كما يمنع القانون المنظمات من المشاركة في الأنشطة السياسي .

ويجيز القانون حصول المنظّمات غير الحكوميّة على بعض التمويل الأجنبي، كما يفرض رقابة حكوميّة على الانتخابات الداخليّة لهذه المنظّمات . رعت وزارة حقوق الإنسان خلال عا 2008 العديد من المبادرات لتحقيق المزيد من التعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة المحلّية؛ مثل اتحاد نساء اليمن ومناهضة العنف ضد المرأ .

ظلّت المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان تعمل طوال العا . وفي الوقت تلقت فيه المنظمات غير الحكومية الموالية للحكومة الدعم من الحكومة أو الحزب الحاكم، تلقت منظمات أخرى دعماً من قبل أحزاب المعارضة أو ظلت مستقلةً استقلالاً تاه . وكان مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للـ فاع عن الحقوق والحريات هو) والمرصد اليمني لحقوق الإنسان والمدرسة الديمقراطية ومنتدى الإعلاميات اليمنيات ومنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان والمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات العامة ومنظمة سياج ومؤسسة شوذب ومنظمة صحفيات بلا قيود من أكثر المنظمات نشاط .

قامت بعض المنظمات غير الحكومية بالحد من أنشطتها لتجنب التركيز السلبي من قبل الحكوم . وردت تقارير عن قيام بعض الوزارات بمضايقة المنظمات غير الحكومية التي تنتقد الحكومة من خلال تأخير الإجراءات المفروضة للتسجيل واستخراج التراخيص السنوية لهذه المنظم ت وعبر معايير التمويل البيروقراطي . فعلى سبيل المثال، رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تجديد ترخيص منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان وذلك بسبب انتقاد المنتدى للحكومة حول قيامها بالحد من حرية الصحاف . وقد حصل المنتدى على ترخيصٍ مؤقت من الحكومة لمدة عامي خلال العا . وتتطلب الحكومة من المنظّمات غير الحكوميّة التسجيل سنويّاً وإلا سيتم الإعلان عن عدم قانونيته . ومع هذا واصلت المنظمات التي حُرمت من التراخيص العمل خلال العا . وردت تقارير عن قيام الحكومة في بعض الحالات بتسجيل منظّمة موالية للحكومة مستنسخة عن منظّمة أخرى، معترفةً بالمنظمة المستنسخة على أنّها المنظّمة الشرعيّة، ومانعةً بذلك المنظمة الأصلية من تجديد ترخيصها بنفس اسمها الأصلي . وفي مثل هذه الحالات، يتعين على المنظمة الأصلية إعادة تقديم طلب التسجيل تحت اسم جديد . كما وردن تقارير عن عدم تجاوب الحكومة مع بعض طلبات التسجيل خلال العام، وأنّها جمدت وبشكل غير رسمي طلبات الترخيص الجديدة قبل الانتخابات التكميلية في عا 2007 . راقبت الحكومة تمويل المنظّمات غير الحكومي . ووردت تقارير عن قيام الحكومة باستخدام للمراجعات الماليّة كذريعة لمضايقة أو إغلاق منظّمات غير حكوميّة، وقد زُعم قيام بعض المنظّمات غير الحكوميّة بالاحتفاظ بسجلاّت لا ترقى إلى درجة الشفافي .

منحت الحكومة منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس واتش وبرلمان الاتحاد الأوروبي ولجنة حماية الصحفيين مجالاً محدوداً للاطلاع على السجلات ودخول السجون ومراكز الاحتجا . وعلى الرغم من تعليق السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول إلى سجون الأمن السياسي؛ أبقت اللجنة خلال العام على مكتبٍ مقيم في البلد لتفقد أوضاع السجو). وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنفيذ مهمات إنسانية في صعدة لمساعدة النازحين خلال ا ب . كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الإغاثة الإسلامية والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة وصندوق الطفل التابع للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الغذاء والزارعة التابعة للأمم المتحدة بتقديم المساعدات ا نسانية إلى النازحين بمحافظة صعد . و لم تواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر قيوداً حكومية على تقديها للمساعدات الإنسانية؛ لكنها وبسبب الحالة الأمنية الخطرة في محافظة صعدة لم تتمكن من الاستجابة للحالات الطارئة بالشكل المناسب .

حاولت وزارة حقوق الإنسان زيادة لوعي بحقوق الإنسان من خلال تنفيذ حملات إعلامية للعامة وتدريب منظمات المجتمع المدني والمشاركة في مؤتمرات عديدة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومي . وخلال عا 2008، دشنت وزارة حقوق الإنسان ما وصفته بالحملة الكبيرة لتوعية المواطنين بحقوقهم التي كفلها القانو . قد تبرعت الوزارة بأجهزة حاسوب إلى ملاجئ الأيتام ومراكز الأحداث خلال عا 2008 . كما قامت الوزارة بتقديم عدة تقارير منتظمة حول التزاماتها الدولية، مثل تقرير عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا تقرير عن مناهضة للعنف .

وخلال العام، ظلت لجنتا مجلسي النواب والشورى المعنيتان بحقوق الإنسان غير فاء تاذ إلى حد كبي .

القسم السادس : التمييز والتعسف المجتمعي والاتجار بالبشر

ينص القانون على المساواة في الحقوق والفرص بين جميع المواطنين؛ إلا أن الحكومة لم تقم بتنفيذ هذا القانون بشكلٍ فاعل . فقد ظل التمييز ا ائم على العرق والجنس والإعاقة مشكلة خطير . لم يوجد أي تمييز على أساس الطبقة الاجتماعية مع استثناء الأحدا . عملت المواقف الذكورية الراسخة على الحد من حصول المرأة على حقوق مساوية لحقوق الرجل .

يجرم القانون الاغتصاب، إلا أن القانون لا يجرم اغتصاب الزوجة لأنه لا يحق للزوجة رفض المعاشرة الزوجية . ولم تعمل الحكومة على تطبيق هذا القانون بشكلٍ فاعل . وتصل عقوبة الاغتصاب إلى السجن لمدة 15 عاماً؛ إلا أنه لم يتم تطبيق هذه العقوبة أبداً . لا يوجد إحصائيات موثقة حول عدد حالات الاغتصاب . فمعظم النساء ضحايا الاغتصاب لا يتقدمن بشكاوى إذا اغتُصبن وغالباً ما يُفضلن السكوت لخوفهن من جلب العار لعائلاتهن أو لخوفهن من عنف الانتقام . وغالباً ما تم محاكمة ضحية الاغتصاب بتهمة ارتكاب الزنا وذلك بعد إطلاق سراح المغتصب . ووفقاً للقانون، إذا لم يعترف المتهم بارتكاب جريمة الاغتصاب ينبغي على الدفاع إحضار أربع شهود إناث أو شاهدين ذكور للشهادة على وقوع الجريمة . لم تقم الحكومة بعد باستخدام تكنولوجيا الحمض النووي دي . إن . أي) في قضايا الاغتصاب الجنائية، وكما أنه وبدون توفر شهود كان من الصعب المُضي في إجراءات التقاضي . وغالباً ما كانت قضايا لاغتصاب تتعرض للإعاقة بسبب الفساد المنتشر . أكدت منظمة محلية رائدة معنية بحقوق المرأة أن النظام القضائي فشلَ في إنصاف ضحايا الاغتصاب .

وبحلول نهاية العام، ظلت عملية الاستئناف في قضية اغتصاب أنيسة الشعيبي عام 2003 قيد النظر . في شهر أبريل، أدان القاضي شخصاً واحداً من الثلاثة الذين قاموا بالاعتداء على أنيسة، إلا أنه تم تأجيل تنفيذ حكم السجن بحقه، كما حكم القاضي بتعويض أنيسة بمبلغٍ قدره مليون ريال يمني حوالي 4,994 دولار). وقد تم احتجاز أنيسة الشعيبي في عام 2003 واتهامها بالقيام بقتل زوجها؛ والذي تبين لاحقاً أنه لا يزال على قيد الحياة . وقد قام ضابطين كبيرين من إدارة البحث الجنائي باغتصاب أنيسة وتعذيبها خلال فترة احتجازها غير القانوني .

ينصّ القانون على حماية المرأة من العنف؛ ولكن نادراً ما تم تطبيق هذا القانون . كما وقعت حالات اعتداء زوجية إلا أنه لم يتم توثيقها وبشكلٍ عام . وكشف تقرير حكومي في شهر يونيو 2008 عن ارتكاب 2964 حالة عنف ضد المرأة في عام 2007 . ومن بين تلك الحالات توفي 130 امرأة وأصيبت 970 أُخريات . أُعتبر العنف ضد النساء والأطفال شأناً أسرياً حيث لم يتم عادةً إبلاغ الشرطة عن وقوعه ، نظراً لعادات وتقاليد المجتمع ترفع المرأة المعتدى عليها شكواها إلى أحد أقاربها الذكور بدلاً من السلطات ، والذي بدوره يقوم بتدخل لصالحها وتوفير الحماية والملاذ الآمن لها ؛ وذلك لتجنب الإعلان عن سوء المعاملة وجلب العار للعائلة .

عمل ملجأ صغير في مدينة عدن على مساعدة ضحايا الـ ف من النساء، كما تم تشغيل خطوط هاتفيـــة ســـاخنة لتلقي البلاغات) في كلٍ من صنعاء وعدن لهذا الغرض، وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً متواضع . أعلنـــت وزارة حقوق الإنسان في عا 2007 عن إطلاقها لخدمة الخط الساخن في كل أرجاء البلاد لتلقي الشـــكاوى حـــول انتهاكات حقوق الإنس ن، إلا أنه ذكرت عدم تلقيها لأي شكاوى عبر الهاتف خلال العام بسبب الحساســـيات الثقافي .

استمرت الصحافة ونشطاء حقوق المرأة في التحقيق ورفع التقارير حول انتها ات حقوق المـــرأ . كمـــا قامـــت منظ ات غير حكومية خلال العام برعاية مؤتمراتٍ عديدة حول حقوق المرأة تناولت قض ايا العنف ضد المرأة ورفع مستوى التمثيل السياسي والتمكين الاقتصادي للمرأ . قد بثت وزارة الإعلام خلال العام على وســـائل الإعـــلام الرسمية المرئية والمسموعة برامج لتعزيز حقوق المرأ .

يُجيز قانون العقوبات التساهل مع الأشخاص المتّهمين بارتكاب جرائم متعلقة بشرف ، وهي اعتداءات عنـــف أو جرائم قتل تُرتكب بحقّ الإناث بسبب ما قد يبدو أنها تصرّفات مُشينة أو متمردة من قبلهن . ولا يعالج القـــانون الأشكال الأخرى لجرائم الشرف بما في ذلك الضرب والعزلة القسرية والحبس والإكراه على الزواج المبكر . أقصى عقوبة قد يتلقاها الزوج الذي قتل زوجته وعشيقها هي تغريمه أو حبسه لمدة قد تصل لعامٍ واحد .

الدعارة غير قانونية؛ إلا أنها شكلت مشكلةً على أرض الواقع خاصة في عدن وصنعا . قدم العديد من ممتـــهنات الدعارة من دول العالم الثالث بحثاً عن عمل كخادماتٍ في المنازل . ووردت تقارير عن قيام مواطنـــات قاصـــرات بالعمل في مجال الدعارة في المدن الرئيسية . وتُعاقب من تمارس البغاء بالسجن لمدة قد تصل إلى ثلاثة أعوام أو بدفع غرامة مالية . وقد تسامحت وسهلت وبشكلٍ غير رسمي وزارة الداخلية وجهاز الأمن السياسي الدعارة والســـياحة الجنسية وذلك بسبب الفساد و تحقيق مكاسب مـ ية وتشغيلية . وقد شكلت السياحة الجنسية مشكلةً خاصـــةً في عدن وصنعاء؛ وذلك بالرغم من عدم وجود قوانين في هذا الشأ .

ولا توجد قوانين تحظر التحرش الجنسي والذي وقع خلال العام في أماكن العمل وفي الشوارِ .

ترد تقارير عن تدخل الحكومة في حق الأزواج والأشخاص في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد الأطفال والتباعد بين الولادات وكذا تحديد أوقات الإنجاب . إلا أن الضغوط المجتمعية وعدم تعليم المرأة وصغر سن الزواج بالنسبة للكثير من النساء والفتيات كان له تأثير محدود على الإنجاب . وكانت وسائل منع الحمل متوفرة في المدن على الرغم من تكلفتها الباهظة لكثير من السكان . معظم النساء لم يذهبن لزيارة الطبيب أثناء فترة الحمل أو بعده، كما أنهن ولدن في المنازل دون إشراف مولدات مؤهلات . و لم تتوفر معلومات حول تشخيص وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي .

ميزت التقاليد الاجتماعية وا أوي ت المحلية للشريعة الإسلامية ضد المرأ . ويحقّ للرجل الزواج بأربع نسا . كما لم يتم تحديد السنّ الأدنى للزواج، فقد تم تزويج فتيات في سنّ الثامن .

يجوز للرجل أن يطلق زوجته دون أن يبرر ذلك أمام المحكم . ويحق للمرأة قانوناً خُلع زوجها، ولكن يتوجب عليها تبرير لل . وهناك العديد من الاعتبارات العملية والاجتماعية والمالية التي تعيق حصول النساء على الطلاق .

ووفقاً للقانون، يجب على المرأة التي تريد السفر خارج البلد أن تحصل على إذنٍ من زوجها أو والدها لكي تحصل على جواز سفر وتغادر البلد . ومن المتوقع أن يرافق الأقرباء الذكور المرأة أثناء سفرها إلى الخارج لكنّ هذا الإجراء لم يكن محل تطبيق دائ . أفادت بعض النساء أنّهنّ سافرن بحرّية وبدون رفقة ذكو .

ظر بعض فسيرات الشريعة الإسلامية المرأة المسلمة من الزواج برجل غير مسلم ولكـ ه يحق لمرجل المسلم الزواج بامرأة غير مسلم ا يحقّ للمرأة أن تمنح الجنسية لزوجها الأجنبي ولكن يجوز لها أن تمنح الجنسية لأطفال مولودين من أب أجنبي في حالة وفاة الأب أو هجره له . ويتعين على الزوجة الأجنبية المتزوجة بمواطن البقاء في البلد لمدة عامين من أجل الحصول على تصريح الإ قام .

وفقاً للوائح وزارة الداخلية يجب على كلّ مواطن يرغب بالزواج من أجنبية الحصول على موافقة من الوزار . أما المرأة التي ترغب بالزواج بأجنبي فعليها أن تقدّم دليلاً على موافقة والديها إلى وزارة الداخلي . يتعين على المرأة الأجنبية التي ترغب بالزواج بمواطن أنّ تثبت للوزارة " حُسن لسيرة والسلوك " وأنها غير مصابة بأمراض معدي .

فقا لوزارة الصحة والسكان، بلغت نسبة الأمية بين أوساط النساء المتزوجات 7 % بـ ما بلغت 3 % بين أوساط الرجا . ، كان لارتفاع معدّل الأمّية تأثيراً بالغاً على مشاركة النساء في انتخابات سبتمبر 2006، إذ - ت مر صو ن على علومات حول الحملات الانتخابية والحقوق السياسيّ . أشار مراقبو الانتخابات أيضاً إلى أنّ الأمّية ساهمت في ترسيخ الاعتقاد بأنّ النساء غير قادرات على تولي المناصب العام . ووفقاً لوزارة الصحة والسكان، فقد بلغ معدل الخصوبة 6،2 طفل للمرأة الواحد . لم تلقى معظم النساء خدمات الرعاية الصحية الأساسية .

النساء في الجنوب خاصةً في مدينة عدن أفضل تعليماً من نظرائهن الشماليات، وقد تمتعن بفرص عمل أكثر . ولكن منذ حرب الانفصال في العام 1994 انخفض عدد النساء الموظفات في الحكومة في الجنوب بسبب الركود الاقتصادي والضغوط الثقافية المحافظة القادمة من الشمال

ينصّ القانون على مساواة النساء بالرجال في حق التوظيف، ولكنّ أفادت بعض الناشطات والمنظمات غير حكومية بأنّ التمييز ضد المرأة ظل أمراً شائعاً في القطاعين العام والخاص . كما أن آليات تنفيذ الحماية المتساوية كانت ضعيفة أو معدوم .

ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل، يوجد هناك أكثر من 170 منظمة غير حكومية تعمل لضمان تقدّم المرأ . وعمل منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان مع منظمات غير حكومية أخرى والحكومة والدول المانحة على تعزيز المشاركة السياسية للمرأ . كما قام إتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة بتنفيذ ورش عمل حول حقوق المرأ . وأعد منتدى الشقائق، بتمويل من هولندا، مشروعاً مدته أربعة أعوام بهدف توفير الحماية للنساء والأطفال من العنف .

الطفل

يحق للأطفال الحصول على الجنسية إذا كان أحد الأبوين مواطناً يمني . كما يحق للأطفال الذين ولدوا في البلد من غير أبوين يمنيين التقدم بطلب الحصول على الجنسية ؛ لكن نادراً ما قامت الحكومة بمنح الجنسية في مثل هذه الحالات . وأحياناً تم استثناء الأطفال من أبوين أجنبيين والذين يحصلوا على الجنسية من الحصول على الخدمات الحكومية ، مثل خدمة التعليم .

لم يوجد تسجيل موحد لمواليد ، كما أن العديد من الأطفال وا سيما في المناطق الريفية لم سجلوا أبداً أو تم تسجيلهم بعد مضي عدة أعوام من تاريخ الميلاد . احتفظت المستشفيات سجلات ميلاد رسمية في الوقت الذي لم تصر كل المستشفيات على تسجيل المواليد ، كما أن معظم المواليد لم يولدوا في المستشفيات . نظرياً ، يجب أن يحصل الطفل على شهادة ميلاد للتسجيل في المدارس، إلا أن هذا الإجراء لم يطبق وبشكلٍ عام . كما لم ترد أي تقارير عن حرمان الأطفال من الخدمات بناءً على عدم تسجيل تاريخ الميلاد .

ينصّ القانون على توفير التعليم المجاني والإلزامي الموحد لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 15 عام، إلا أن الحضور الإلزامي لم يُطبّق، كما أن الكُتب والزي المدرسي رفعت تكاليف الحضور المدرسي إلى حوالي 2000 يمني ريال (70،9 دولار) لكل طالب في العام الواحد ؛ وهو مبلغ لم يتمكن العديد من الآباء دفعه . تم توفير التعليم الحكومي للأطفال في كافة المراحل الدراسية حتى المرحلة الثانوية . وكان الحضور إلزامياً في كافة الصفوف الأساسية وحتى الصف التاسع؛ إلاّ أنّ العديد من الأطفال وخصوصاً الإناث، لم يرتادوا المدارس الابتدائيّ .

ينصّ القانون على توفير رعاية طبية مجانية للأطفال حاملي الجنسية ؛ إلا أن هذا لم يطبق بشكلٍ دائم . حظي الأطفال الذكور معاملة أفضل من الإناث ، كما حظوا معدلات صحة وبقاء على قيد الحياة أفضل من معدّلات الإناث .

لا يحدد القانون كما لا يمنع استغلال الأطفال ، كما لم تتوفر معلومات موثقة حول مدى انتشار استغلال الأطفال .

يمنع القانون ختان الإناث ، غير أن ختان الرضيعات اللاتي لم يبلغن بعد سن الأربعين يوماً كان منتشراً ومُمارساً في المناطق الساحلية . وبالرغم من قيام العاملين في مجال الصحة والمسئولين الحكوميين بتشجيع الناس على عدم ختان الإناث، أفادت منظمات معنية بالمرأة أن نسبة ختان الإناث وصلت 0 % في بعض المناطق الساحلية مثل المهرة والحديد . وقد أعدت اللجنة الوطنية للمرأة ووزارة الأوقاف والإرشاد كتيّب للمرشدين الدينيين حول قضايا صحة المرأة بما في ذلك الآثار الصحية السلبية لناجمة عن ختان الإناث .

ظلت قضية زواج صغيرات مشكلةً كبرى في البلد . ولا يوجد سن أدنى لزواج ؛ فقد زُوجت فتيات في سن الثامنة . فقد تم إلغاء القانون الذي يحدد السن الأدنى لزوجات الصغيرات بخمسة عشر 15) عاماً في عام 1998 . يتضمن القانون بنداً يحظر وطئ زوجات لقاصرات حتى يبلغن ، وهي مرحلة عمرية غير محدد . أفادت أجرتها منظمة أوكسفام الدولية أن 2 % من النساء % من الرجال من بين 1,495 من الزواج قد تزوجوا في سنٍ مبكر . ووضح التقرير أنه من 15 إلى 16 عام يعتبر سن الملائم لزواج الفتيات بشكلٍ عام، إذ يختلف باختلاف المنطقة والحالة الاجتماعية الاقتصادية . ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لم تنظم الحكومة حملات توعية العامة حول التأثيرات السلبية لزواج صغيرات نتيجةً للحساسية الثقافية إزاء هذه القضية .

ألقت وسائل الإعلام الضوء خلال العام على مشكلة زواج صغيرات في البلد . فقد ذكرت وسائل الإعلام في شهر ديسمبر قصة سالي صباحي والبالغة من العمر 12 عاماً، والتي سعت للطلاق بعد عامين من تعرضها للاغتصاب من قبل زوجها البالغ من العمر 21 عاماً . في 14 سبتمبر، توفيت الطفلة العروس فوزية عبد الله يوسف البالغة من العمر 12 عاماً مع طفلها بعد ثلاثة أيام من عسر المخاض . وأجبرت الطفلتان نجود علي البالغة من العمر تسع سنوات والطفلة أروى البالغة من العمر ثمان سنوات على الزواج من رجلين في الثلاثينيات من العمر، قد حصلتا على الطلاق بعد أشهرٍ من تعرضهما لاعتداءات جنسية وبدنية شديد . كما جبرت الطفلة ريم ذات الإثني عشر ربيعاُ من قبل والدها على الزواج، وقد حصلت على الطلاق بعد شهرٍ من المعارك القانونية .

لا يوجد قانون ضد اغتصاب القاصر ؛ كما لا يوجد حدود قانونية حول العمر لممارسة الجنس بالتراضي .

زادت أعداد التقارير حول تجنيد الأطفال واستخدامهم في عدد من الصراعات المسلحة في جميع أنحاء البلد . ووفقا لمنظمة مسح الأسلحة الصغيرة غير حكومية ان مئات الأطفال قد قتلوا أو جرحوا كل عام بسبب الاشتراك المباشر في القتال .

أقحم الصراع المتقطع في محافظة صعدة، و لذي عاد مرةً أخرى في شهر أغسطس،آلاف المجندين لجدد تحت السن القانونيا في القتال مع الحكومة والمتمردين الحوثيين انظر القسم الأول، الفقرة ا .). ووفقاً لمنظمة سياج المعنية بحقوق الطفل ، استخدم الحو ن الأطفال كمراسلين بين جماعات المقاتلين، وكذا لنقل المؤن والمتفجرات . ووفقاً تقارير منظ مات عالمية غير حكو ية مثل منظمة إنقاذ الطفول ، قامت الحكومة بتسليح وتمويل القبائل لتقاتل في صفوف ا يش النظامي؛ والتي بدورها استخدمت أطفالاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً للقتال معها .

ردت تقارير عن إشراك أطفال متزوجين ، تتراوح أعمارهم بين 12 15 عام، في القتال المسلح الذي بدأ في شهر نوفمبر في محافظة عمران بين قبائل حرف سفيان والعصيمات . ووفقاً للأعراف القبلية، فإن يُنظر إلى الفتيان المتزوجون على أنهم راشدين عليهم أن يدينوا بالولاء لقبائلهم . ونتيجةً لذلك، فقد كان نصف عدد المقاتلين القبليين في مثل هذه النزاعات من الأطفال الذين تطوعوا لإثبات ولائهم القبلي .

الاتجار بالبشر

لا يتناول القانون كما لا يمنع وبشكلٍ واضح الاتّجار بالبشر، إلا أنه بالإمكان تطبيق أقسام أخرى من قانون البلد الجنائي لمحاكمة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر . يُعدُ البلد مصدراً للأطفال، ومعظمهم من الذكور، والذين يتم الاتجار بهم لأغراض التسول القسري و عمل كعمالة غير مؤهلة والبيع على قارعة الطريق . وردت تقارير عن الاتّجار الجنسي الداخلي في من هم دون السن القانوني خلال العام . ووفقاً لمنظمات محلية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، تم الاتجار بعددٍ مجهول من النساء من بيوتهن إلى مناطق أخرى داخل البلد لغرض الدعار .

لم توفر أي إحصاءات رسمية حول عدد الأطفال الذين تمّ الاتجار بهم إلى خارج البلد . زعمن تقارير صحفية وأخرى تابعة لمنظمات غير حكومية أنّ الاتجار بالبشر إلى المملكة العربية السعودية طال وعلى وجه الخصوص أطفال المحافظات الشمالية بمعدّل 200 طفلاً في الأسبوع . وقد أقرت إدارة عمالة الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال العام أنه تم الاتجار بأعدادٍ كبيرةٍ من الأطفال إلى المملكة العربية السعودية لغرض العمل . وقدّرت إدارة عمالة الأطفال بأنه يتم الاتجار بما لا يقل عن عشرة أطفال في اليوم الواحد إلى المملكة العربية السعودية . أفاد خبراء في منظمات دولية أخرى مؤلفةً من ممثلي حكومات مختلفة أنه تم الاتجار جنسياً بفتيات تقل أعمارهن عن 15 عام إلى محافظات المحويت وعدن وتعز . وقد تولّى تهريب الأطفال كبار وأطفال آخرون أكبر سناً وجماعات ضعيفة التنظيم ساعدت الأطفال على عبور الحدود على ظهر الحمير أو بالسيارات أو سيراً على

الأقدا . ويعمل الأطفال المتاجر بهم في المقام الأول في الفنادق، والكازينوهات والملاهي الليلي . أظهرت تحقيقات الحكومة أن الفقر المدقع هو الدافع رئيس وراء الاتجار بالا طفال، وأن عائلات الأطفال الضحايا عادةً متواطئة في هذا الاتجا . وغالباً ما كان المهربون معروفين، إن لم يكونوا على صلة بالعائلات المعنية، فقد كان يتم دفع الأموال لموالدين أو التعهد بالدفع لهما لاحقاً لقاء سماحهم بالاتجار بأولادهم

يسمح القانون ، الذي لا يفرق بين الضحايا من الأطفال والبالغين ، بإصدار عقوبات السجن تصل إلى 10 سنوات ضد كل من يدان بجرائم الاتجار بالبشر . كما تُحرم قوانين أخرى وتعاقب على الاختطاف والاعتداءات الجنسية . ويفرض قانون حقوق الطفل حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والجنسي . وقد أعلنت البلدان القبض على 14 شخص، وإدانة 6 آخرين بجريمة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في سوق العمالة، إلا أن الحكومة لم توفر معلومات بشأن الأحكام التي صدرت ضدهم . وردت تقارير عن قيام الحكومة باحتجاز ضحايا الاتجار بالبشر ومحاكمتهم بموجب قوانين مكافحة الدعارة .

استمرت الحكومة في مناقشة مكافحة الاتجار بالأطفال مع مسئولين في المملكة العربية السعودية . وقد أستقبل الخطاب الساخن حول الاتجار بالبشر الذي تديره وزارة حقوق الإنسان أربع مكالمات خلال العام .

وفي محاولةٍ منها لمكافحة الاتجار بالأطفال، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتنفيذ حملة في المناطق المعروفة بكونها الأماكن الأصلية للاتجار بالأطفال ، وقامت بنشر الوعي بين أوساط سائقي سيارات الأجرة في جميع أرجاء البلد حول علامات ومخاطر الاتجار بالبشر . كما حذرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل آباء وأمهات الضحايا المحتملين من الأطفال من مخاطر السماح لأطفالهم بالعمل في المملكة العربية السعودية .

للاطلاع على المزيد من التفاصيل، نظر تقرير وزارة الخارجية السنوي حول الاتجار بالبشر" على الرابط التالي : www.state.gov/g/tip

الأشخاص ذوو الإعاقة

كفل العديد من القوانين حقوق ذوي الإعاقة ورعايتهم ، ومع هذا وجد هناك تميزاً ضد ؤلاء الأشخاص . تنصّ القوانين على تخصيص % من الوظائف الحكومية لذوي الإعاق ، وعلى ضرورة قبول الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات، وإعفائهم من دفع الرسوم الدراسية وعلى ضرورة تسهيل دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إل المدارس . ولكن لم يُعرف إلى أي مدى تم تطبيق هذه القوانين . لا يوجد أي قانون وطني ينصّ على تسهيل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني .

س ت السلطات بدون عناية طبية كافية أشخاص مصابين بأمراض عقليّة قاموا بارتكاب جرائ . ، وفقاً لـ زارة حقوق الإنسان امت الممر، ات والأطباء بالعناية بالمعتقلين المصابين ؤلاء السجنا . ففي بعض الحالات، قامت السلطات باعتقال أشخاص مصابين بأمراض عقليّة بدون تهم زجهم في سجون مع مجرمين . أفادت وزارة الداخلية خلال العام، قيام بعض أفراد العائلات في بعض الأوقات بإحضار أقربائهم المصابين بأمراض عقليةً إلى السجون التي تديرها وزارة الداخلية، طالبين من المسئولين سجنهم . و دت تقارير بحلول نهاية العام أن أوضاع السجون التي تديرها وزارة الداخليّة في صنعاء وعدن وتعز بالتنسيق مع الوحدات شبه المستقلّة للسجناء ذوي الأمراض العقلية التابعة لمنظمّة الهلال الأحمر غير الحكوميّة؛ لم تكن جيدة بما فيه الكفاي . ، بحلول نهاية العام، لم تحرّك وزارة الداخلية ولا وزارة الصحة ساكن حول مبادرة وزارة الداخلية لعا 2005 بشأن تأسيس مراكز لذوي الأمراض ا عق .

قام كلُ من الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق رعاية إعادة تأهيل المعاقين، التابعين للحكومة وتحت إدارة وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل، بتوفير خدمات أساسيّة محدودة وتمويل أكثر مر 60 منظّمة غير حكوميّة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاق .

الأقليات ا وطنية والعنصرية والعرقية

يعدُ الأخدا " الذين يمثلون مر % إلى % من عدد السكا) أدنى طبقة اجتماعية في البل . عاش الأخدام في فقر كما تحملوا التمييز الاجتماعي المستمر ضدهم . أفادت دراسة قامت بها منظمة إنقاذ الطفل غير الحكومية في شهر مارس ، أن الأخدام هم الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة للتميي . قدّم الصندوق الاجتماعي الحكومي لـ نمية الخدمات الأساسية لمساعدة هذه الفئ

أفادت بعض مجموعات حقوق الإنسان خلال العام أنّ بعض المهاجرين المهاجرات من أصل أفريقيّ قد واجهوا صعوبات في الحصول على تصريح من وزارة الداخليّة للزواج من مواطنات مواطنين .

الانتهاكات المجتمعية والتمييز وأعمال العنف القائمة على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية

يعاقب القانون على جريمة الشذوذ الجنسي بالإعدام وذلك وفقاً لتفسير قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد. لم تواجد هناك منظمات للمثليين والسحاقيات وثنائيي الجنس أو المتحولين جنسياً. كما لم ترد تقارير عن حدوث تمييز رسمي أو شعبي على أساس التوجه الجنسي عند التوظيف أو السكن أو الحصول على خدمات التعليم أو الرعاية الصحية؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير لمضغوط الاجتماعية لعدم مناقشة هذه المواضيع .

العنف المجتمعي والتمييز

لم تتوفر تقارير عامة عن التمييز المبني على أساس الجنس أو الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز، إلا أن هذه القضايا تُعدُ ذات حساسية اجتماعية كما أنها لا تُناقش علناً .

التحريض على أعمال التمييز

قامت صحيفتا الدستور وأخبار اليوم التحريضيتان التابعتان للحكومة، وبشكلٍ مستمر بنشر مواد دعائية وذلك لأغراض التشويه والتحريض على التمييز أو العنف. ففي عام 2007، نشرت صحيفة الدستور مقالاً ذكرت فيه أسماء 40 من أبرز الناشطات اليمنيات، حيث وصفتهُن بالمرتدّات. ونشرت الصحيفة أيضاً صوراً لأربع من هؤلاء الناشطات .

القسم السابع : حقوق العمال

: حق الانتماء

ينص القانون على حرية المواطنين في تكوين النقابات والانضمام إليها؛ إلا أن هذا الحق خضع لقيود من الناحية العملية؛ حيث واجهت النقابات العديد من العقبات في قضايا التنفيذ والإدارة والتواصل. كما كان من الصعب على هذه النقابات الدعوة إلى الإضرابات خلال العام بسبب العقبات البيروقراطية .

لا ينصّ القانون على ذلك؛ إلا أنّ كافة الاتحادات العمالية الحالية تندرج تحت المظلة الوطنية للإتحاد اليمني العام لنقابات العمال. وزعم الإتحاد أن هناك حوالي 42.000 عضو في 21 نقابة وذلك خلال انتخاب النقابات العمالية في انتخابات 2007. وكان لكل اتحاد لوائحه الخاصة التي تنظم شؤونه الداخلية بما في ذلك الانتخابات. ومع ذلك، تصدر

وزارة الشؤون الاجتماعية الأنظمة الداخلية والتي تتطلب أن تعقد انتخابات النقابات كل ثلا ة أعوام على الأقل ، وبحضور مسئولين من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كشهو . وقد نفى لإتحاد اليمني لعام لنقابات العمـــال أي صلة تربطه بالحكومة؛ إلا أنه عمل كثب مع الحكومة لحل خلافات العمل عبر التفاوض .

استمرّ تسييس النقابات العمالية والجمعيات المهنية في عرقلة حق الانتما . حاول حزب المؤتمر الشعبي العـــام الحـــاكم في بعض الحالات السيطرة على الجمعيات المهنية ن خلال التأثير على انتخاباتها الداخلية أو دس موظفيه، المرتبطين بالحكومة في الغالب، في مناصب ذات نفوذ في النقابات والجمعيات المهني . على سبيل المثال، كانت هناك نقابتـــان م بـ نتـ ان لل علمين خلال عا ، حد هما موالية لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وا ـ ى على صـــلة بـ أحزاب اللقـــاء المشترك المعارض . وقد ء ت النقابتان كلُ على حدة وأحياناً اختلفت في قضايا ت على المعلمين .

ينصّ القانون على عدم إمكانية حلّ نقابات العمال إلا بموجب أمر من المحكمة أو حلها من قبل أعضائها؛ إلا أنّ الحكومة لم تحترم هذا الحق على أرض لواقع . فعلى سبيل المثال، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتهديد بحـــل نقابـــة المعلمين اليمنيين ونقابة التعليم الفني ونقابة الأطباء والصيادلة بدعوى عدم حصول هذه النقابات على تراخيص تصـــدرها الوزارة وبالتالي فقد عملت بشكلٍ غير قانوني . جاء هذا الإعلان الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عقـــب شهرٍ من الاعتصامات والمظاهرات نظمتها نقابة المعلمين اليمنيين في مختلف أنحاء اليمن مطالبين بزيادة أجورهـ . وقـــال أنصار النقابة أن الحكومة ش ت بالقلق من تعاون النقابة وثيق مع أحزاب المعارض .

نص قانون العمل على حق ن ابات العمال في الإضراب فقط في حال فشل محاولات التفاوض والتحكيم، وقـــد مارس العمال هذا الحق بتنظيم إضرابات قانوني . ويتعين تقديم قترح الإضراب إ (٪ على الأقل مـــن كافـــة الـ ين المعنيين ؛ كما يجب أن يصوت ٥٠ ٪ منهم لصالح المقترح . تم منع الإضرابات ذات لأغراض سياســـي " الواضح . في الواقع، فإن قدرة نقابات على إقامة الإضراب تعتمد على قوته السياسية وقربـــه مـــن الحـــزب الحاكـ . على سبيل المثال لم تضرب نقابة الأطباء والصيادلة أبد ، بينما نجح إضـــراب قابـــة المعلمـــين بزيـــادة الرواتب .

ب : حق التنظيم والتفاوض الجماعي

يمنح قـ ون العمل الحق لجميع العمال ما عدا الموظفين الحكوميين والموظفين الأجانب وعمال الأجر اليومي وخدم المنازل في تنظيم أنفسهم والتفاوض جماعياً من دون تدخّل الحكوم . على سبيل المثال . عقدت نقابة الســـائقين مفاوضـــات

سنوية مع الحكومة فيما يتعلق بالحقوق والمزا . يمنح انون العمل الحق لجميع العمال ما عـــدا المـــوظفين الحكـــوميين والموظفين الأجانب وعمال الأجر اليومي وخدم المنازل في تنظيم أنفسهم والتفاوض جماعياً من دون تـــدخّل الحكومـــ . سمحت الحكومة بهذه الأنشطة غير أنها حاولت في بعض الحالات التأثير عليها من خلال دس موظفيهـــا داخـــل هـــ ه المجموعات والمنظمات . يحق للنقابات التفاوض بشأن تسوية أجور أعضائها، كما يحق لها أن تلجأ إلى الإضرابات أو اتخاذ إجراءات أخرى لتحقيق مطالبها . يجب على موظفي القطاع العام رفع مظالمهم إلى المحـــاكـ . وتتمتّـــع وزارة الشـــؤون الاجتماعيّة والعمل بحق نقض اتّفاقيات التف وض الجماعي إلا أنها لم تستخدم هذه الصلاحية في الأعوام القليلة الماضـــي . ولقد كان هناك العديد من هذه الاتفاقيات . قد يتم إبطال أي اتفاقية لاحتمالية تسببها بانتـــهاكات أمنيـــة أو إضـــرار بالمصالح الاقتصادية للبلد ".

يحمي القانون و شكلٍ عام العمال من التمييز ضد أعضاء النقابات . ولا يحق لرب العمل طرد وظـــف بســـبب نشطته النقابية؛ لكن وردت تقارير عن قيام أرباب العمل في القطاع الخاص بممارسة ا ـ ز ضد أعضاء النقابـــات من خلال نقلهم وتخفيض درجاتهم أو رواتبهم أو طردهم من العمل سجل غالبية أرباب العمل في القطاع الخاص من خمسة إلى 10 موظ ين ، وذلك تجنب الكثير من قوانين الضمان الاجتماعي والاتحاد العمالي . يعمل أقل مـــن 100،000 موظف في شركات يعمل فيها أكثر من 100 موظف ؛ مما صعب على ا غلبية العظمى من العمال التمتع بالحماية النقابية وا زا . تم التعامل مع حالات التمييز الممارسة ضد أ ضاء النقابات في القطـــاع الخـــاص خارج نطاق المحكم .

؛ ق للموظفين استئناف أ خلاف ، بما في ذلك حالات التمييز ضد أعضـــاء النقابـــات لـــدى وزارة الشـــؤون الاجتماعية والعمل . ويستطيع الموظفون أيضاً أن يرفعوا قضاياهم إلى لجنة التحكيم العمالية الـــتي تترأســـها وزارة الشؤون الا ـ تماعية والعمل؛ والتي تتكون من ممثل عن رب العمل وممثل عن الاتحاد العام لنقابات عمال الـــيمن .

وعل العموم، ترغب جميع الأطراف في حل القضايا عن طريق نظام اللجا ، وذلـــك بســـبب التكلفـــة الباهظـــة لمداولات المحـ كم وفساد هذا النظام في الغالب . وبالرغم من عدم توفر إحصائيات رسمية حول عدد العمال النقابيين الذين اس خدموا هذا النظام خلال العا ؛ قامت لجنة محافظة الحديدة بتسوي 400 خلاف في عا 2008 .

كما لا وجد هناك مناطق تصدير قيد العمل .

ج : منع العـ ـة القسر ة أو الجبر ة

يحظر القانون العـ ـة القسر ة أ ـ ـير ، بما في ذلك عـ ـة الأطفال؛ ومع ذلك وردت تقارير عن حدوث مثل هذه الممارسات خلال العا . فقد تم الاتجار بالفتيات داخل البلد لأغراض الاستغلال الجنسـي تجـاري في الفنـادق والنوادي الليلة والحانات . وأجبرت الأسر الفقيرة هذه الفتيات على امتهان الدعار . ووفقاً لتقرير الجهاز المركزي لإ حصاء لعا 2005 ، هناك ما يفوق 400،000 طفلاً عاملاً في البلد تحت سر 18 عا . وذكرت منظمة غير حكومية محلية أن أكثر من 30,000 طفل يعملون في شوارع مدينة صنعاء وحـده . وردت تقـارير حـول الاتجار بالأطفال من البلد لاستغلالهم كعمال صغار في بلدان أخرى، خاصة الأطفال المتاجر بهم مـن محافظـات حجة والحديدة وصعد . وفي شهر أبريل ، ذكرت مدونة المنظمة غير الحكومية مشروع المتاجرة بالأشخاص " أنه تم الاتجار بثلاثة آلاف 3000 شخص من ـ لادش للعمل في اليمن في ظروف شبيهة بالعبودية الملزم .

ـ : منع عـ ـة الأطفال و سن الأدنى لمتو ـف

يحظر قانون حقوق الطفل عـ ـة الأطفال؛ إلا أن الحكومة لم تعمل إنفاذ هذا الحضر بشكلٍ فاعل . لسـن الأدنى المحدد للتوظيف في القطاع الخاص هو 15 عاماً في القطاع عام هو 18 عاه . يمكن للأطفال الذين تتـراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاماً العمل بموجب تصريح خاص . وعلى الرغم من عملت الحكومة على إنفاذ هذه الأحكـام لا سيما في المناطق الريفية والنائية . ولم تعمل الحكومة أيضاً على إنفاذ القوانين التي تطلب إكمال التعليم الأساسي لتسـعة أعوام من التعليم الإلزامي .

شـ ـت عـ ـة الأطفال لاسيما في المناطق الريفية . وأفاد تقرير منظمة سي إتـش إف) الدوليـة في عـا 2007 مشروع التعليم والخدمات الاجتماعية لمكافحة عمالة الأطفال لعا 2007 أن الأطفال في البلد عملوا في الغالـب في الزراعة وصيد الأسماك . وكان مطلوب من العديد من الأطفال العمل في الزراعة لكسب رزق الكفاف نتيجـة لفقر أسرهم . وحتى في المناطق الحضرية ، عمل الأطفال في المحلات والورش وبيـع البضـائع ؛ كمـا تسـولو في الشوارع . عمل العديد من الأطفال في سن الدراسة يعملون بدلاً من الالتحاق بالمدارس، لاسيما في المناطق التي لم يسهُل فيها الوصول إلى المدارس . وذكر مراقبون محليون أن نصف المقاتلين أو أكثر ممن شـاركوا في الصـراع المسلح بين قبيلتي الصيمات وحرف سفيان في محافظة عمران، والذي اندلع في شهر نوفمبر، كانوا فتياً تتـراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاه .

إدارة عمـ ة الأطفال في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المسئولة عن تطبيق وتنفيذ القوانين و لمـــوائح المتعلقة بعمـ ة الأطفال؛ غير أن افتقار هذه الإدارة للموارد قد أعاقها من إنفاذ هذه القوانين . كما أنـــه وبســـبب الخصومات المكثفة على الميزانية لم يتمكن موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من السفر للقيـــام عمـــ لهم خلال عا .

قدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عا 2006 وجود أكثر من 500،000 طفل عامل تتراوح أعمارهم مابين 6 أعوام إ 14 عاماً، كما قدرت الوزارة نسبة الأطفال العاملين بين 0 % إلى 15 % من مجموع القوة العامل . قـــدر تقرير لمؤسسة التعليم والخدمات الاجتماعية لمكافحة عمـ ة الأطفال الدولية سي . إيتش إف) لعا 2007 ن حـــوالي 2 % من الأطفال الذكور والذين تتراوح أعمارهم ما بين 10 أعوام إلى 14 عاماً كانوا ضمن القوة العاملة، مقارنـــةً بنسب 8 % من الإناث من نفس الفئة العمرية 0 - 4). ق ت سي إيتش إف) أيضاً أن 3 % مـــن الأطفـــال العاملين قد عملوا لدى عائلاتهم بما في ذلك المتـ ولين في الشوار) كما عمل 7 % من الأطفال العاملين خارج نطاق العائل . و قاً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قامت مصانع ومتاجر صغيرة بتوظيف الأطفال الذين يعملـــون خارج نطاق العائل . كما شاركت الحكومة منظمة العمالة الدولية لتقديم التعلـــيم التقـــويمي والتـــدريب مهـــني والمشورة وكذا العمل على إعادة دمج العاملين من الأطفال في المدارس .

هـــ : ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى مقرر للأجو . ينص قانون العمل على أجور متساوية للذ ين في القطاع العام ومـــوظفي الحكومـــة المدنيين . يتلقى العاملون في القطاع الخاص وخاصةً الفنيون ؤهلون منهم على أجوراً أعلى بكـــثير مـــن نظـــرائهم في الحكوم يوفر متوسط الأجر اليومي مستوى معيشة كريمة للعامل وأسرت . لم يتلاءم معدل الأجور الأدنى للمـــوظفين المدنيين الحكوميين خلال العام مع مستوى الفقر في البل .

يحدد القانون 48 ساعة كحدٍ أعلى لساعات العمل الأسبوعية بمعدل لا يتجاوز 8 ساعات عمل في اليوم؛ لكن لكثير من الورش والمحلات عملت بمعدل 10 إلى 12 ساعة للنوبة الواحدة دون أن تخضع لأية إجراءات جزائية . بلغت ساعات عمل موظفي الحكوم 35 ساعة في الأسبوع أي بمعدل 7 ساعات يومياً من يوم السبت وحتى يوم الأربعا .

زارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة ا سئولة عن تنظيم ظروف الصحة والسلامة في أماكن العمـــل . ويتضـــمن قانون العمل التشريعات اللازمة لتنظيم الصحة في أماكن العمل . إلا أن تنفيذها كان ضعيفاً بل ومعدوماً وذلك بســـبب انعدام قدرة وزارة على القيام بذلك . يوجد في وز رة الشؤون الاجتماعية والعمل قسماً للسلامة الفنية والذي يعتمـــد على لجان تقوم بتنفيذ تحقيقات أساسية ودورية حول أوضا ع الصحة والسلامة في أماكن العمل . تعرض الكثير من العمال و انتظام لمواد صناعية سام ، كما أُصيبوا بأمراض تنفسي . قامت بعض الشركات الأجنبية والشرك ت المُصنعة الكـــبرى بتطبيق معايير الصحة والسلامة والبيئة بشكل تفوق تلك التي طلبتها الحكوم . يملك العمال حق تجنب ظروف العمل التي تشكل خطراً على حياتهم كما يمكنهم الطعن الاعتراض على فصلهم في المحكم .